**رســــــــالــة أحكام الشهــادة والــتزكـيــــــة للعـلامـة قـاســــم بـن قطـلوبـغـا**

**(ت : 879 هـ/1474م)**

**Ahkam Al-shahada W Alatazkyia Massage**

**For Al-Allam'aa Qasim bn Qatlubga**

**(879h – 1474m)**

**أ.م.د. محمد عطشان عليوي Asst.Prof.Dr.Mohammed Atshan Elewi**

**جامعة ديالى** **University of Diyala**

**كلية العلوم الاسلامية** **College of Islamic Sciences**

**Email : Mohmmed.Almamoy @ yahoo.com**

**ملخــــــــص البحــث**

الحمد لله الذي بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي كان خير نبي ومرسال وعلى آلـه وصحبه وسلم، وبعد.

طابَ لي البحث في مجال الفقه الإسلامي الذي يعد من المجالات المهمة في الشريعة الإسلامية ألا وهو جانبها التشريعي. فقد خلف لنا أسلافنا الأجلاء ثروة عظيمة تدل على عمق فكرهم وإخلاصهم في خدمة هذا الدين.

وإن الدراسة التحقيقية تمكننا من الوقوف على المسائل والأحداث والمستجدات التي حصلت في مختلف العصور وما أضاف الفقهاء من أحكام بناء على هذه المستجدات.

تلك بعض المعاني التي يمكن أن نقف عليها من خلال دراستنا التحقيقية وتعتبر الدراسة التحقيقة كنزا من كنوز العالم الاسلامي دراسة وتحقيقاً لأنّها تقف على بيان الاحكام والادلة ونسبة الاقوال الى قائلها، وإن المخطوطة التي قمت بتحقيقها (أحكام الشهادة والتزكية) للعلامة (قاسم بن قطلوبغا) وهي من مخطوطات الفقه الحنفي.

والتي احتوت على رسائل عدة منها هذه وقد قسمت عملي على قسمين :

القسم الأول : القسم الدراسي ويشتمل على مبحثين.

**المبحث الأول : سيرته ويشمل أربعة مطالب :**

المطلب الأول : اسمه وكنيته ولقبه ونسبه

المطلب الثاني : ولادته ونشأته ورحلاته في طلب العلم.

المطلب الثالث : الوظائف التي شغلها ومحنته.

المطلب الرابع : ومرضه ووفاته وتلاميذه.

**المبحث الثاني : ويشمل ثلاثة مطالب :**

المطلب الاول : منهجه في رسالة احكام الشهادة والتزكية

المطلب الثاني : النسخ المعتمدة وصور نسخ المخطوطة

المطلب الثالث : منهجي في التحقيق

**المقدمــــــــــة**

الحمد لله العليم الحكيم الرؤوف الرحيم الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق وبعثه بكتاب عربي مبين لسعادة جميع الخلق فكان برهان صدق في الدين وحجة واضحة باقية ابد الدهر على العالمين واوجب على الأمم الاعتصام بحبله والوفاء بعهده والقيام بحقه وأمر رسوله (صلى الله عليه وسلم) ببيانه، وأمر الخلق بإتباعه فبلغ الرسالة وأدى الأمانة وبين وفسر وأنذر وقام أصحابه من بعده والتابعين ومن تلاهم من أعلام الإسلام وفقهاء الأمة المجتهدين مقام صدق وأمانة في إقامة الدين وتبليغ رسالته الزكية كتاباً وسنةً، فلم يدعوا باباً من أبواب الفقه في الدين إلا وبينوا حكم الله فيه وأتوا فيه بالعجب العجاب والبيان المستطاب.

**وبعد :** قال تعالى **وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ"122"**(1) ، وقال النبي (صلى الله عليه وسلم) أيضاً : ((مَن يُرد الله به خيراً يفقهه في الدين))(2) . فعلم من هذا أن الفقه هو من أشرف العلوم قدراً، وأعظمها أجراً، لأنه الذي تعرف به أحكام الدين، وبه يعرف المسلم الأحكام العملية التي يتعرض لها في الليل والنهار ، وهو أعلى العلوم مرتبة، لأنه يشتمل على أغلب الأحكام الدينية. والفقه وإن تعددت مشاربه، فمصادر أدلته الوحي، ثم ما تفرع عن ذلك، فإليه المرد سواء بطريق القياس أو الاستحسان.....الخ.

وإن كتب الفتاوى جاءت في زمن كثرت فيه الأحداث والوقائع، وليس هناك نصوص صريحة من الوحي ولا من أئمة المذاهب فالتجأ العلماء إلى الفتوى فيما يرد عليهم من المستبقين من تساؤلات تحتاج إلى حلول، ومن جملة من سلك هذا المسلك من العلماء الفقيه **(قاسم بن قطلوبغا رحمه الله تعالى)** حتى احاط بمادة الفقه الاسلامي احاطة شاملة في جميع ابوابه، مما يدل على سعة علمه وقوته العقلية، فراح يسرد المسائل في رسائله، ومنها **(أحكام الشهادة والتزكية)** ويبين الأوجه التي يمكن أن توجد في المسألة وهية كثيرة. فيصح أن نقول أنه جمع في رسالته  **(أحكام الشهادة والتزكية)** مشكلات الامور التي يحتاج اليها كل انسان في حياته اليومية وهي رسالة قيمة فيها الفتاوى، سئل عنها أيام حياته، فألفها مسودة، حتى قام بنشرها من بعده تلامذته الذين نشروا علمه في الشرق والغرب.

ومع شدَّة حاجتنا في مثل هذه الأيام الى إحياء تراث أمتنا العلمي الذي بلغ ذروة سنام المجد علماً وحقيقة وروعة، من أجل ذلك ارتأيت نشرها,

**وبعد التوكل على الله سبحانه وتعالى قسمت عملي إلى قسمين :-**

**القسم الأول :-** القسم الدراسي ويشتمل على مبحثين

* **المبحث الأول : التعريف بالمؤلف، ويشتمل على ثلاثة مطالب :-**

المطلب الأول : اسمه وكنيته ولقبه ونسبه.

المطلب الثاني : ولادته ونشأته ورحلاته في طلب العلم.

المطلب الثالث : تلاميذه ومرضه ووفاته.

* **المبحث الثاني :**

المطلب الأول : منهجه في رسالة أحكام الشهادة والتزكية.

المطلب الثاني : النسخ المعتمدة وصور نسخ المخطوطة.

المطلب الثالث : منهجي في التحقيق.

**القسم الثاني القسم التحقيقي :** اشتمل على تحقيق نص رسالة أحكام الشهادة والتزكية. وفي الختام اسأل الله تعالى أن يقبل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وخدمه دينه الحنيف، انه أكرم مسؤول وخير مأمول، وآخر دعوانا إن الحمد لله رب العالمين.

**القســـــــــــم الدراســــــــــــي**

**المـبحــــــث الأول**

**ســـــــيرته**

**وفيه أربعة مطالب :**

**المطلب الأول : اسمه ، وكنيته ، ولقبه ، ونسبه.**

**المطلب الثاني : ولادته ونشأته ، ورحلاته في طلب العلم ، وحالته المعاشية والاجتماعية.**

**المطلب الثالث : الوظائف التي شغلها ومحنته.**

**المطلب الرابع : مرضه ووفاته وتلاميذه.**

**المبحــــــــث الأول**

**المطلب الأول**

**اسمه ، وكنيته ، ولقبه ، ونسبه**

**اسمه :** هو الإمام ، العالم ، ذو الفنون والمواهب ، قاسم بن قطلوبغا بن عبد الله السٌودني ، الجمالي ، الحنفي ، المصري ، نزيلُ الأشرفيٌة(3).

**وأما كنيته :** فكان يعرف (بأبي العدل)(4).

**وأما لقبه :** الشيخ زين الدين ، وربما قيل : شرف الدين ، وأبو العدل ، والفقيه المحدٌث ، والحافظ المفتي(5). **ويعرف بابن قُطلوبُغا :** بضم القاف ، وسكون الطاء ، وضم الباء الموحدة ، اسم مركب من كلمتين تُركيتَين ، هما قُطلو ، بمعنى المبارك او الميمون. وبُغا: بمعنى الفحل. والاسم يعني بجملته : (الفحل المبارك)، او (الفحل الميمون)(6). وكان يعرف بقاسم الحنفي وبه يوقَع(7)

**وأما نسبه** فيرجع الى معتق أبيه جمال الدين سودون ابن عبد الله الفخري الشيخوني(7)، حيث كان أميراً جليلاً في دولة الظاهر برقوق، وكان نائب السلطنة بالديار المصرية ، ترقى في المناصب الى أن وصل الى نيابة السلطنة ، كان وقوراً ومعظماً عند الملوك، وكان أميراً خيراً، ديناً، وافي الحرمة ، آمراً بالمعروف وناهياً عن المنكر ، محباً للعلماء والفقراء ، توفي سنة (798هـ)، وهو الذي أعتق قطلوبغا والد الشيخ قاسم.

فإن قطلوبغا والد الشيخ قاسم ، كان من الفتيان الذي استقدمهم سودون المذكور من القوقاس للتجنيد في مصر على العادة الجارية في ذلك الزمان(8). ثم أصبح قطلوبغا - والد الزين قاسم الحنفي – من رؤوس النٌوب في دولة أستاذه سودون الشيخوني ، وكان يلقب بـ (الزٌرٌف) (السريع)(9). وتوفي قطلوبغا كما ذكر ابن تغري بردي في كتابه (النجوم الزاهرة) وهو يذكر أحداث سنة (803 هـ) أن ممن توفي فيها الشيخ الإمام الفقيه سيف الدين قطلوبغا بن عبد الله الحنفي في نصف جمادي الأولى ، وكان فقيهاً فاضلاً مستحضراً لمذهبه ، محموداً من فقهاء الحنفية.(10)

**المطـلــــب الثانـــــي**

**ولادته ونشأته ، ورحلاته في طلب العلم**

**وفيه فرعان :**

**الفـــــــرع الأول**

**ولادته ونشأته**

ولد الإمام قاسم بن قطلوبغا في القاهرة ، في شهر محرم سنة (802هـ) اثنتين وثمان مائة هجرية (الموافق لسنة 1399 ميلادية). كذا أخبر المؤلف عن نفسه لتلميذه الإمام السخاوي(11). وقال محمد بن إياس الحنفي في كتابه بدائع الزهور في وقائع الدهور : بأنه ولد سنة (801هـ)(12). وما كاد قاسم يبصر ما حوله حتى سلبه القدر والده، فنشأ يتيماً في رعاية أمهٌ، فأسلمته بدورها الى الكتاب ليتخلص من سمة الجهل ، ويشدو شيئاً من علوم الدين والآداب.وتميز الطفل بقدرة على الحفظ والاستيعاب ، فلم تمض عليه مدة قصيرة حتى حفظ القرآن الكريم، وقرأ الكتب على شيخه العزٌ بن جماعة(13) .

ولكن شظف العيش ، ومرارة الحرمان ، وشحة الموارد ، دفعته الى تعلم مهنة يحفظ بها ماء وجهه من ذُل السؤال ، فكان أن عمل خياطاً ، وبرع في مهنته بحيث كان يخيط بالخيط الأسود في الثوب البغدادي الأبيض فلا يظهر(14)

**الفـــــــــرع الثاني**

**رحلاته في طلب العلم**

تعتبر الرحلة في طلب العلم والمعرفة شرطاً من شروط كمال المعرفة، وكانت واسطة مهمة في جعل الصلات الفكرية والثقافية بين مدن العالم الإسلامي عامة وبين بلاد الشام والجزيرة العربية والقاهرة خاصة متينة ، حتى ان وحدة العالم الإسلامي تبدو بوضوح من خلال التنقل بين مراكز العلم في العالم الإسلامي ، فلم تكن هناك حواجز ولا حدود تعيق حرية التنقل ، لذلك طفق العلماء يجوبون العالم الإسلامي لطلب العلم من أقصى بلاد الأندلس الى أطراف الصين ، وكانت الإقامة في تلك المواطن كثيراً ما تنتهي بها هذه الرحلات. ومما شجع العلماء على الرحلة في طلب العلم أمران مهمان، هما :

**الأمر الأول :** وجود المساجد ، والجوامع ، والمدارس، والربط ، والزوايا ، والخوانق التي كانت تتخذ لضيافة العلماء وإقامتهم بها دون مقابل.

**الأمر الثاني :** كان التعليم ، والتحديث والتدريس حسبة، لا يتقاضى عنها العلماء أجراً.

وقد كان للامام قاسم بن قطلوبغا رحلات كثيرة ، فكانت أولى رحلاته إلى بلاد الشام بصحبة شيخه تاج الدين أحمد بن محمد النعماني الفرغاني، قاضي بغداد، المتوفى سنة (834هـ) حيث أخذ عنه جامع مسانيد أبي حنيفة للخوارزمي، وعلوم الحديث لإبن الصلاح، وغيرهما(15).

وأجاز له شيخه إجازة خاصة برواية هذه الكتب، وهو لا يزال في مقتبل العمر وعنفوان الشباب ، في الحادية والعشرين من عمره، ولو كان له من يعتني بإسماعه منذ نعومة أظفاره لكانت له إجازات خاصة قبل هذه السنة ، ولكننا نراه يغتبط كثيراً بالإجازة العامة التي شملته سنة ست عشرة وثمانمئة ، وهو في الرابعة عشرة من عمره.

ثم نراه يدخل مدينة الإسكندرية ويقرأ بها على الكمال بن خير، وقاسم التروجي. وحج غير مرة ، فدخل مكة والمدينة ، ولعله جالس بعض علماء المدينتين المقدستين، واخذ عنهم، ودخل بيت المقدس زائراً، وربما أقتبس من بعض علمائها ، ويعود الى القاهرة زهرةُ فواحةُ ، تعبق بأريجها ، وتنشر عطرها الفواح في مختلف فنون العلم والمعرفة(16).

**المطلـــب الثالث**

**مرضه ووفاته وتلاميذه**

امتدت بشيخنا الحياة وطعن في السابعة والسبعين من عمره مجاهداً بعلمه وقلمه لا يعرف الكلل أو الملل رغم الفقر وضيق المرتزق وكثرة العيال وتكرار التزويج فعرض له مرض حاد، تعلل به الشيخ مدة طويلة فأتبع ذلك حبس في الإراقة والحصى وغير ذلك، فأشتد به المرض حتى خيف موته ثم عولج فصار به سلس البول فقام وقد هرم وكان لا يمشي في قنينة زجاج(18).

ونقل سكناه عدة مرات في أحياء القاهرة واستقر بقاعة بحارة الديلم، فلم يلبث ان مات فيها في ليلة الخميس، رابع ربيع الآخر من سنة تسع وسبعين وثمانمئة، وصٌلي عليه من الغد تجاه جامع المارداني قاضي القضاة ولي الدين الأسيوطي الشافعي، في مشهد حافل، ودفن على باب المشهد المنسوب لعقبة بن عامر، عند أبويه وأولاده، وتأسفوا على فقده رحمه الله وإيانا(19).

**تلامـيــــــــذه**

تصدى العلامة قاسم للإفتاء والتدريس في سن مبكرة، فقد أجاز له غير واحد في ذلك، ثم أخذ الفضلاء من بعده في فنون كثيرة ، منهم :

1. السخاوي : هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد، شمس الدين السخاوي الشافعي، صاحب كتاب الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، والمتوفى سنة (902هـ)(20). ويعتبر السخاوي من أبرز تلاميذه، سمع منه مع والده من لفظه ((جامع مسانيد أبي حنيفة)) بمجلس الناصري ان الظاهر جقمق، وكتب عنه من نظمه وفوائده أشياء كثيرة، وكانت بينهما مودة وصحبة، من ذلك ما قاله في ترجمته في الضوء اللامع : .... واستعار مني أشياء من تعاليقي ومسوداتي وغيرها ، وكثر تردده لي قبل ذلك وبعده بسبب المراجعة وغيرها، صريحاً وكناية لحسن اعتقاده فيٌ... وقال : كان الشيخ قاسم يقول : أنا وأنت غرباء(21)**.** وكان والد السخاوي من قدماء أصحابه ، كان يجله ويعظمه ويقول: ما أ كثر محفوظة وأحسن عشرته(22)**.**
2. الناصري بن الظاهر جقمق(23)**:** وكان الناصري صاحب المجلس الذي كان يدرس فيه الشيخ قاسم، وكان الناصري مع تلاميذ الشيخ، أخذ عنه واختص بصحبته.
3. القاضي محب الدين بن الشحنة : سمع من لفظه جامع مسانيد أبي حنيفة للخوارزمي وتوفي سنة (890هـ)(24)**.**
4. والبقاعي هو ابراهيم بن عمر بن حسن الرباط : قال عنه لم يخلف بعده حنفياً مثله، وقد انتفع البقاعي من الشيخ قاسم، وسمع كثيراً من نظمه، إلا أن علاقته قد ساءت معه بسبب فتنه مع ابن الفارض توفي البقاعي (885هـ)(25)**.**
5. أبو اسحاق الخنجدي : هو ابراهيم بن محمد بن ابراهيم البرهان، أبو اسحاق الخنجدي المتوفى سنة (898هـ)(26)**.**
6. وابن اسماعيل الجوهري : هو أحمد بن اسماعيل بن ابراهيم، شهاب الدين ، أبو العباس بن المجد القاهري، المتوفى سنة (893هـ)، حمل الكثير عن الشيخ، وسمع عليه مختصر مشكل الآثار لابن رشد(27)**.**
7. والبدر الطولوني : هو الحسن بن حسين بن أحمد بن محمد، البدر الطولوني الحنفي، ولد سنة (836هـ)(28)**.**
8. وبدر الدين القاهري : هو الحسن بن خليل بن أحمد بن محمد ، البدر الطولوني الحنفي ، ولد سنة (836هـ)(29)**.**
9. وابن العيني : هو عبد الرحمن بن أبي بكر ، الزين الدمشقي الحنفي ، يعرف بابن العيني ، أخذ الفقه عن الشيخ وكذلك أصوله، ولي قضاء الحنفية، وتوفي سنة (983هـ)(30)**.**
10. والفيومي القاهري : هو علي بن محمد بن علي بن محمد الفيومي ، القاهري الحنفي ، ولد سنة (855هـ)(31)**.**
11. وابن الجندي : هو علي بن محمد بن خضر بن أيوب بن زياد ، العلاء بن الناصري بن الزين ، المحلي ، الحنفي ، القاهري ، ويعرف بابن الجندي، توفي سنة (897هـ) (32)**.**
12. والعلاء السكندري : هو علي بن محمد بن أحمد ، العلاء السكندري ، يعرف بأخي منصور الفخري ، كان أميناً على محسبة المنصور بالاسكندرية، حج سنة (898هـ) (33)**.**
13. وابن الصيرفي : هو علي بن داود بن إبراهيم، نور الدين القاهري الحنفي ، ويعرف بابن داود، وابن الصيرفي ، ناب القضاة عن ابن الشحنة، ولد سنة (819هـ) (34)**.**
14. وابن الغزال : هو علي بن أحمد بن خليل النوري ، القاهري الحنفي ، يعرف بالحسيني، وبابن الغزال ، قرره السلطان في مشيخة رباطه بمكة سنة (892هـ)(35)**.**
15. وأبو الفضل العراقي : هو محمد بن إبراهيم بن علي بن إبراهيم بن يوسف، أبو الفضل العراقي القاهري الحنفي(36)**.**

16- والكافوري : هو علي بن مفلح ، نور الدين الكافوري الحنفي ، كان كثير التردد على الشيخ قاسم(37)**. وغيرهم حيث انتفع به الكثير، وما ذكر على سبيل المثال لا الحصر.**

**المبحـــــــــــث الثاني**

**المطلب الاول - منهجه في تأليف رسالة أحكام الشهادة والتزكية**

لقد أخذ كل باحث في العصر المملوكي جزئية من جزئيات هذا الفقه، ليجمع أقوال الفقهاء ويصنف آثارهم مستدلاً على ذلك بالأدلة الشرعية ، مع الموازنة بين أقوالهم ليتسنى للقارئ أن يستفيد من هذا العلم بعد أن كانت أجزاؤه بعيدة عن المتناول ومتفرقة في مختلف الكتب ، فكان في جمعهم هذا فائدة لعامة المسلمين فجزاهم الله خيراً.

ومن هؤلاء العلماء الإمام قاسم بن قطلوبغا المتوفى سنة (879هـ) الذي كان دائرة معارف في شتى فنون المعرفة ، وقد اشتهر بأكثر من علم ، ومن أبرز هذه العلوم التي اشتهر بها الفقه الحنفي ومن نتاجه العلمي الرائع رسائله الفقهية ، ومنها رسالته التي تدور حول أحكام الشهادة والتزكية ، حيث ابتدائها ، بقوله : (سُئلت عن رجل شهد عليه عند قاض مالكي المذهب بما يوجب الكفر والعياذ بالله، فأراد القاضي قتل المشهود عليه ، وعسر عليه تعديل الشهود ، فأرسلهما الى قاض حنفي ليشهدا عنده في شيء فيقبلهما ، ويخبر القاضي المالكي بذلك ، ففعل ، ما الحكم من هذه الشهادة ؟

فأجبت : ان القاضيين قد شاطا بدم الرجل ، فصنيع المالكي دليل تحامله ، والحنفي أخطأ محل الفتوى والعمل : فقد قال الإمامان أبو يوسف(38) ، ومحمد(39) : لا بد أن يسأل عن الشهود في السر ، والعلانية. ثم قسم الرسالة إلى ثلاثة مسائل : تدور المسألة الأولى حول هل الفتوى على ما قالا الإمامين أم لا في السؤال عن الشهود سواء طعن الخصم، أو لم يطعن. ثم يتهم القاضي المالكي بان لا علم له في مسائل التزكية، والتي يعتبرها الإمام قاسم بن قطلوبغا من المهمات التي يجب على القاضي معرفتها، ثم يذكر آراء الفقهاء من الأحناف في هذه المسألة. ثم يتطرق إلى المسالة الثانية التي تدور حول العدد في المزكي ، وفي المترجم عن الشاهد الأعجمي، وعن الخصم الأعجمي، أما المسألة الثالثة فأنها تدور حول رأي الإمام أبي حنيفة(40): أن شهد الشهود على رجل بمال ، أو دم، فسمع القاضي شهادتهم ، فطعن فيهم الخصم، فأن القاضي لا يقضي بشهادتهم حتى يسأل عن حالهم ، فإن سئل عن حالهم، وزكو في السر والعلانية، فأراد القاضي أن يقضي ، فقال الشهود، فقال المشهود عليه : أنا أجرحهم، وأقيم البينة على ذلك ، هل يقبل ذلك منه ؟ وتبطل شهادة شهود المدعي عليه، ثم يختم رسالته بعدد من مسائل التي تدور حول التزكية التي استخرجها من كتاب المنتقى.

حيث يستعرض آراء علماء المذهب في المسألة، فيذكر (أي إمام المذهب وأصحابه، ويذكر الرأي المتفق عليه أو الخلاف الذي يدور بينهم في المسألة ، وأدلة ترجيحها، وأحياناً يذكر رأي الإمام مالك والإمام الشافعي رحمهما الله تعالى ، وأحياناً لم يصرح بالقائل وأنما يقول : قال بعضهم، أو قالوا ، أو قال علماؤنا أو بعض المشايخ أو عامتهم، كما كان يكثر من التفريعات الفقهية على المسألة الواحدة ، ويناقش ويذكر الحل الراجح أو الأرجح فيها ، وأحياناً يأتي بعدد من الحلول ويختار منها ويعلل سبب اختياره، وأحياناً يحصر المسألة بوجهين أو ثلاثة، ثم يقول : احدهما كذا ، والثاني كذا.

واستخدامه لبعض المصطلحات التي كثيراً ما ترد في كتب الفقه الحنفي وذلك، بقوله : وفي ظاهر الرواية ، وقال في الكتاب ، أو في النوادر ، أو في الفتاوى ، فقد أحاط الرسالة بالمسائل الفقهية إحاطة تكاد تكون شاملة ، وذلك لكونه حصيلة معلومات تراكمت لديه أفادها من كتب ومصنفات كثيرة تجمعت عنده من تربة خصبة نالها من لدن علماء عصره ، فنظر في تلك الكتب والمصنفات واختار أحسنها ، وأفضلها، فاعتمدها أساساً ومصدراً لكتابة رسائله عمامة ، ورسالة أحكام الشهادة والتزكية خاصة.

**المطلــــــب الثاني**

**النُسخ المعتمدة وصور نسخ المخطوطة**

استطعت ولله الحمد الحصول على نسختين من رسالة أحكام الشهادة والتزكية ضمن مجموع كتاب وقائع للشيخ الإمام قاسم بن قطلوبغا، وهي على النحو الآتي :

**1- نسخة الأصل (أ) :** وهي النسخة الخطية التي احتفظت بها مديرية الأوقاف العامة في بغداد / ديوان الوقف السٌني / دائرة التعليم الإسلامي / قسم المكتبات تحت رقم التصنيف (2822)، رقم التسلسل (1073) (41)**.**

وقد احتوى كتاب الوقائع على (24) رسالة ، منها (23) رسالة تخص الشيخ الإمام العلامة قاسم قطلوبغا ، أما الرسالة الأخيرة فهي للإمام شمس الدين بن أمير حاج الحلبي باسم تعريف المسترشد في حكم الغراس في المسجد، وكان تسلسل رسالة أحكام الشهادة والتزكية ضمن كتاب الوقائع رقم (15).

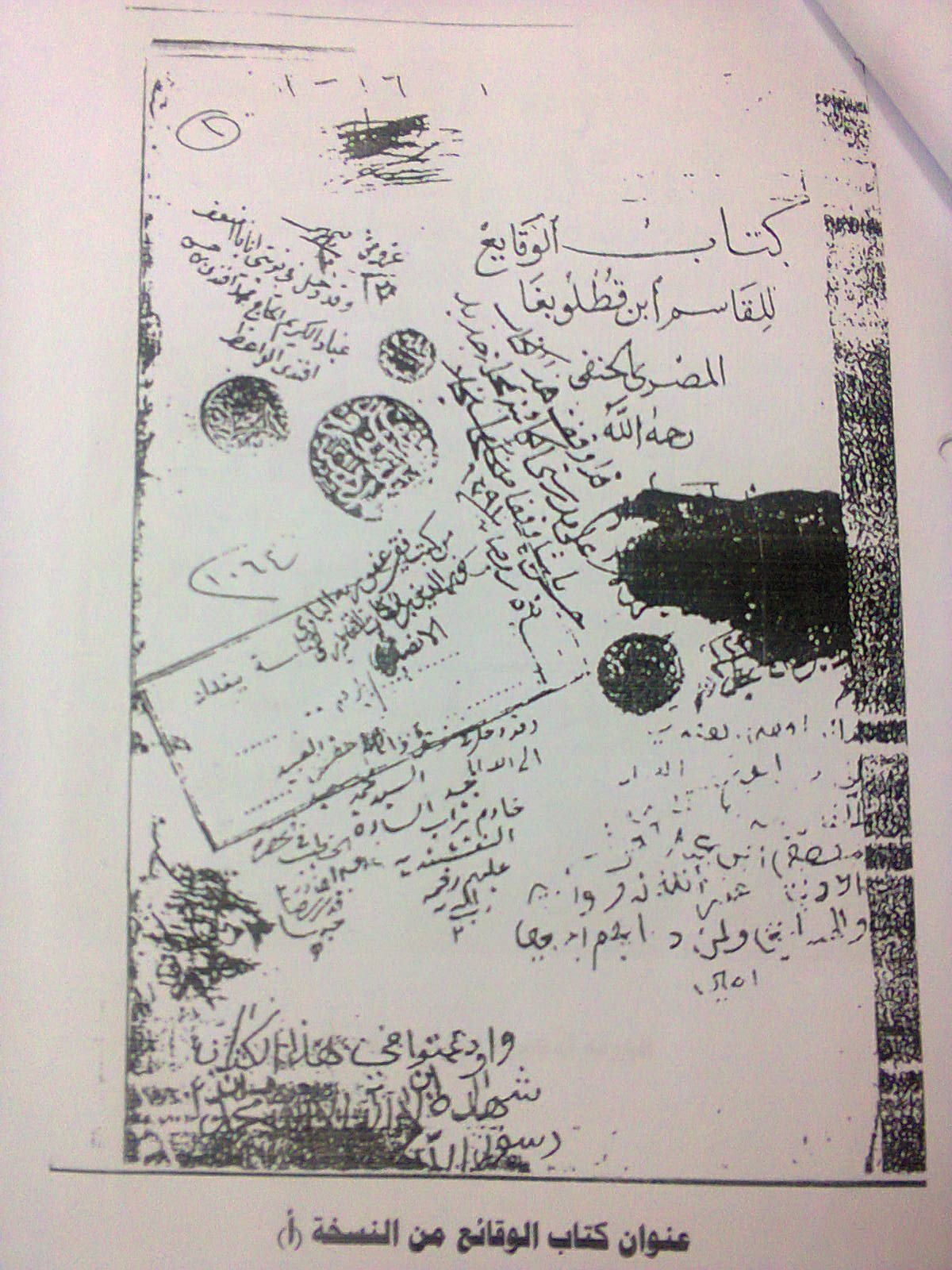
أما عدد أوراق هذه الرسالة فيبلغ (15) ورقة ، وقياس المخطوط (21 سـم × 14 سـم) بخط نسخي متقن في (17) سطراً وفي كل سطر (16) كلمة في لوحتين، ولم يذكر اسم ناسخ المخطوطة ، أما تاريخ نسخها ، فقد جاء في الورقة الأخيرة من كتاب الوقائع ما يلي : تمت الفوائد الشريفة بدمشق المحروسة في عشر من أول شهر الحجة سنة اثنتين وسبعين وتسعمائة ... والحمد لله وحده ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

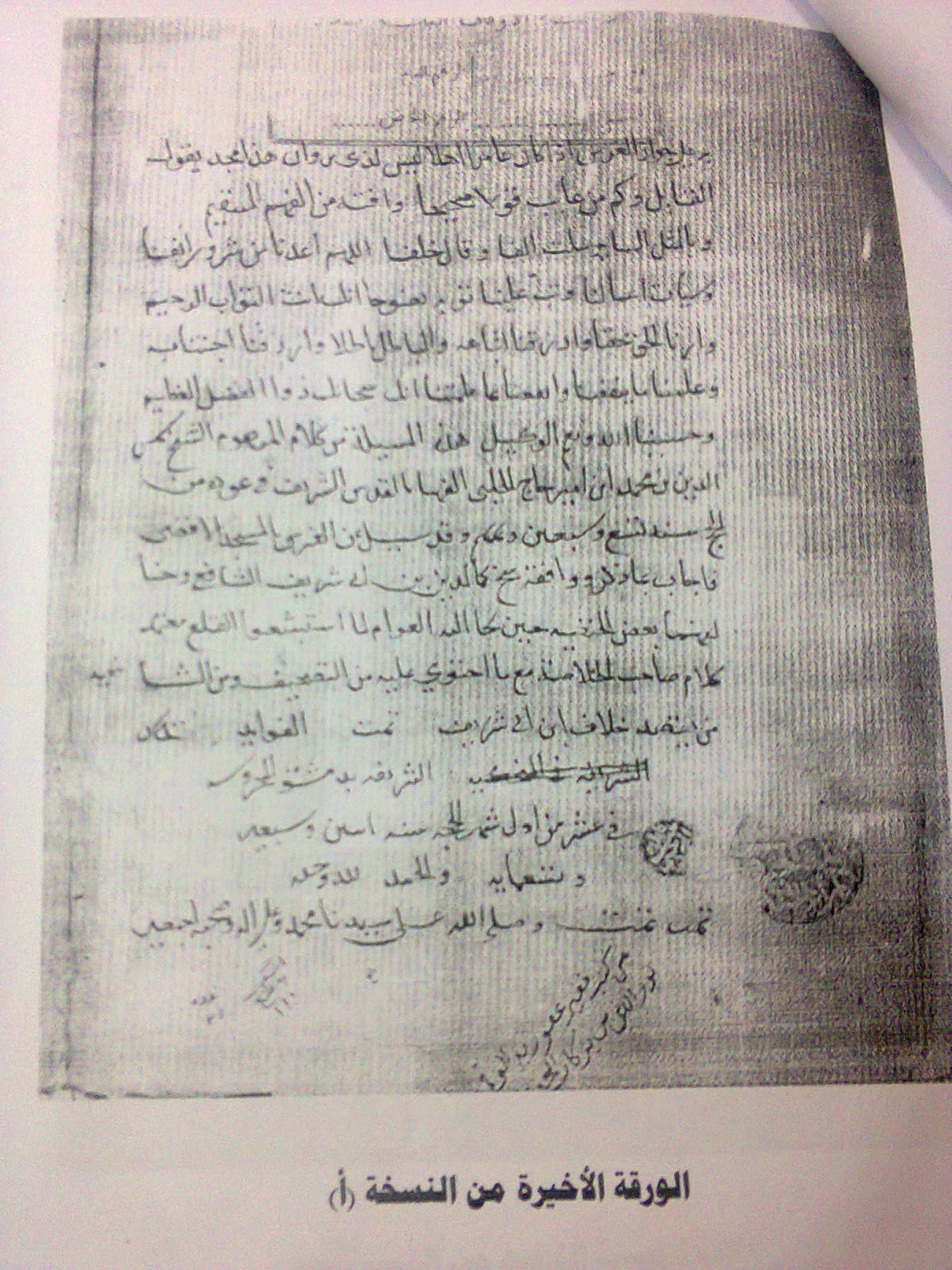
**2- النسخة الثانية (ب) :** وهي النسخة الخطية التي احتفظت بها مكتبة برنستون نيوجيرسي أمريكا(42) ، أما اسم المخطوطة فقد جاء باسم مجموع رسائل تأليف الشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفي ، ورقم المخطوط : جاريت 3393y.

وأما عدد أوراق هذه الرسالة فيبلغ (11) ورقة وهي بخط نسخي جيد في (24) سطراً وفي كل سطر (11) كلمة ، ولم يذكر اسم ناسخها ولا تاريخ نسخها ، وقد احتوى هذا المخطوط بآخره رسالة القول القائم في بيان تأثير حكم الحاكم.

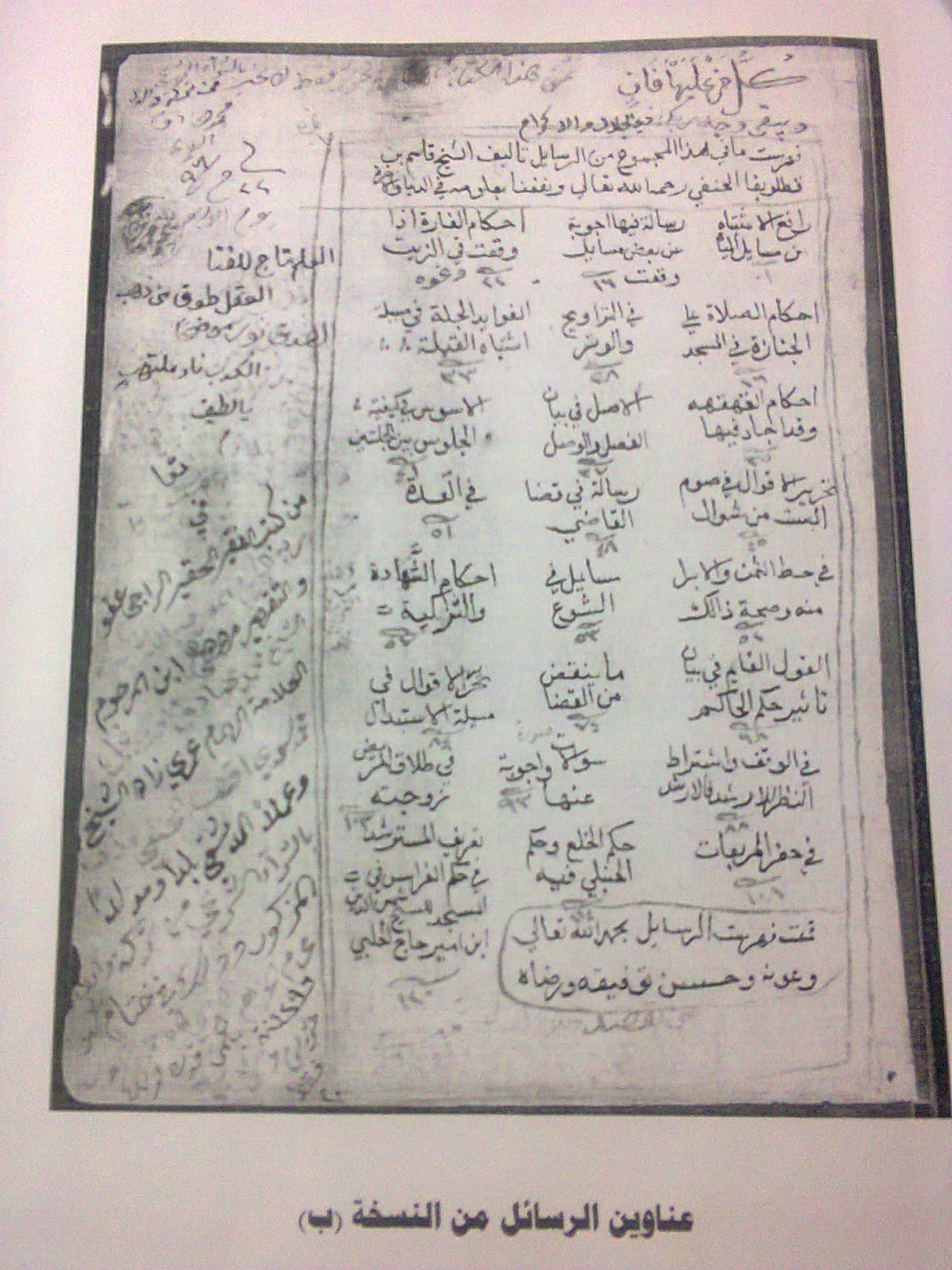
ولقد اتخذت من نسخه (أ) أصلاً في تحقيق رسالة (أحكام الشهادة والتزكية) لكونها أقدم النسختين اللتين اعتمدتهما في التحقيق ، وهي نسخة مضبوطة وعلى جانب كبير من الدقة ، أما نسخة (ب) فقد جعلتها مرجعاً للمقابلة والضبط لإكمال ما نقص من الأصل ، فجاءت الرسالة بحمد الله مزينةً بحلية التصحيح.

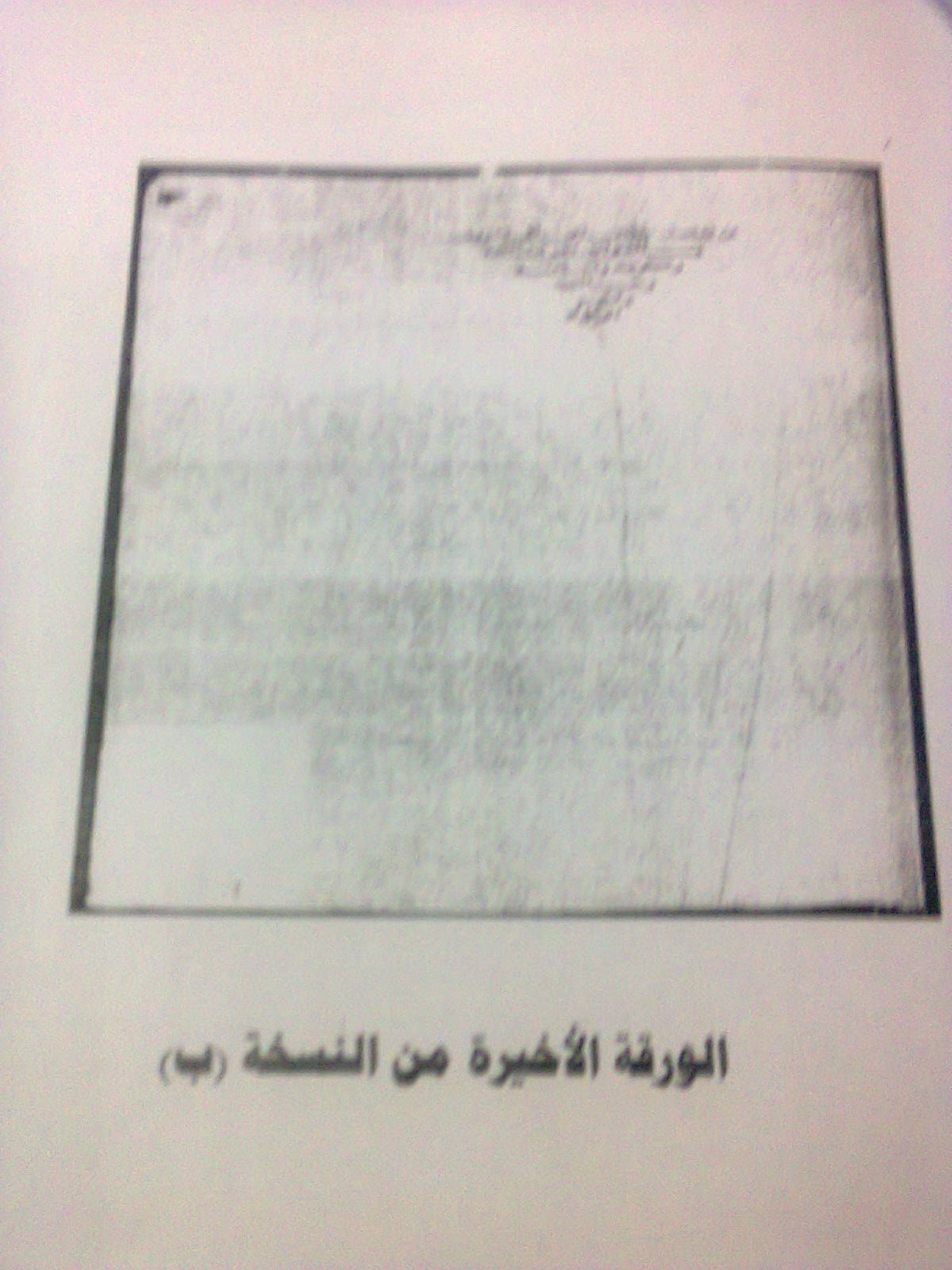
**(( صــــــور نســـــــخ المخطوطة ))**











**المطلـــب الثالث**

**مـنـهــــج التـحقــــــيق**

من المعلوم أن الغرض من تحقيق أي مخطوط هو إخراجه وإبرازه على النحو الذي يريد مصفنه , وأن يصل المحقق بالكتاب الى أفضل صورة ممكنة ، حتى يستفاد منه على أحسن وجه وأفضله. وهذا يستلزم خدمة الكتاب من حيث تحقيق نصه، وتوثيق النصوص الواردة فيه، والالتزام بمنهجه في الكتاب ، وهذا ما سرت عليه في تحقيق (رسالة أحكام الشهادة والتزكية).

**وتلخص منهجي في خدمته في الأمور الآتية :-**

1. بعد حصر النسخ التي اعتمدتها في التحقيق ، قمت بالمقابلة بينهما ، وجعلت النسخة (أ) أصلاً للرسالة لما ذكرت آنفاً ، وجعلت نسخة (ب) مرجعاً للمقابلة وضبط النص ولإكمال ما نقص في نسخة الأصل وحصره بين قوسي الزيادة [...] ، وعند حصول اختلاف في الجمل أو الكلمات أشرت الى المخالف في الهامش ذاكراً رمز نسخته التي تحدثت عنهما مع رمزها في أول الفصل.
2. توثيق النصوص الواردة في الرسالة :- فبعد ذلك قمت بتوثيق النصوص الواردة في الرسالة والتي اشتملت على أربعة أنواع من النصوص : آيات القرآن الكريم، وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم **،** وآثار عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ، وأقوال الأئمة ومذاهبهم والروايات المختلفة الواردة عنهم. فأما الآيات القرآنية التي استشهد بها المصنف فقد التزمت كتابتها بالخط القرآني ، ذاكراً موضع الآية من القران الكريم سورة ورقماً.

وأما الأحاديث والآثار : فقد قمت بتخريجهما وذلك بعزوهما الى أحد كتب السُنة المسندة ، ذاكراً اسم الكتاب والجزء اللذين ورد فيهما الحديث أو الأثر ، ومبيناً مدى درجة الحديث أو الأثر من الصحة والضعف عند علماء الحديث ، ومشيراً الى نص لفظ الرواية المعتمدة عند المحدثين إذا ما ذكرها المصنف بالمعنى.

وأما أقوال الأئمة ومذاهبهم والروايات المختلفة الواردة عنهم : فهي تشكل معظم ما حواه الكتاب من نصوص ونقول ، حيث قمت بعزوها الى مصادرها الأصلية التي اعتمدها صاحب الرسالة في تصنيفه لهذه الرسالة ومقارنة نصوصها بما في المخطوط والاشارة الى الفروق حين يستشهد المؤلف بها بلفظها أو بمعناها.

1. اعتاد المصنف في أغلب ذكره للآراء أو المذاهب أن يقول : قال بعضهم ، أو قال بعض العلماء ، أو بعض الفقهاء ، فأحاول جاهداً أن اذكر من هو المراد بذلك، وعلى الأقل من قال بهذا الرأي من المتقدمين والمتأخرين.
2. قمت بترجمة الأعلام الواردة في النص وبيان مصادر الترجمة ، كما قمت بتعريف الأماكن والمدن الواردة في النص بتحديث المعلومات منها بالاحالة على الكتب والمعاجم الجغرافية الحديثة.
3. قمت بشرح الكلمات الغامضة من الناحية اللغوية والاصطلاحية مستعيناً بكتاب اللغة ومصادر الفقه وكتب التعريفات.
4. نوهت في الهامش بسابق المسألة ولاحقها إذا ما عبر المصنف بقوله : كما ذكرنا ، كمار مرٌ ، كما سبق ، أو بقوله : كما سنذكر ، أو كما سيأتي ، ذاكراً الموضوع ورقم الصفحة الموجود المشار إليه سابقاً أو لاحقاً.
5. اتبعت منهجاً ثابتاً في استخدام الأقواس وأشكالها وعلى النحو التالي :
6. القوسان المعقوفان لما يضاف الى الأصل من نسخة (ب) او من مصدر اشار اليه المؤلف [ ].
7. القوسان الهلاليان المزدوجان لحصر الأحاديث النبوية الشريفة (( )) .
8. القوسان المزهران لحصر الآيات القرآنية التي استشهد بها المصنف في الكتاب .
9. وضعت فهارس كاملة بالنسبة للآيات ، والأحاديث ، وللآثار ، والأبيات الشعرية، والأعلام ، والكتب ، والأماكن ، والفرق ، والمصطلحات الفقهية ، والمصادر.

وبعد ... فهذه جملة من الفصول جعلتها توطئة لتحقيق رسالة أحكام الشهادة والتزكية ، ضمنتها التعريف بالمصنف والرسالة ومنهجه فيها ، ومنهجي في التحقيق.

والله أسأل التوفيق والسداد ، وأن يجعل عملي هذا في ميزاني يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

**القســـــم التحقيقـــي**

**رســالة**

**في بيان أحكام التزكية والشهادة**(43)

[70/أ] قال رحمه الله تعالى : سُئلت عن رجل شهد عليه عند قاض مالكي المذهب بما يوجب(44) الكفر والعياذ بالله ، فأراد القاضي قتل المشهود عليه ، وعسر عليه تعديل الشهود ، فأرسلهما الى قاض حنفي ليشهدا عنده في شيء فيقبلهما ، ويخبر القاضي المالكي بذلك ، ففعل ، ما الحكم في هذه الشهادة ؟

فأجبت : ان القاضيين قد شاطا بدم الرجل ، فصنيع المالكي دليل تحامله ، والحنفي أخطا محل الفتوى.

والعمل : فقد قال الإمامان أبو يوسف(45)، ومحمد(46)، : لا بد(47) أن يسأل عن الشهود في السر ، والعلانية.(48)،

وفي هذا الموضوع ثلاث مسائل :

**[المسألة الأولى]** (49)

قال الإسبيجابي(50)، وصاحب الينابيع(51)، والصدر الشهيد في الفتاوى الكبرى(52)، والزوزني في شرح المنظومة(53)، وقاضي خان(54)، والزاهدي(55) ، والنسفي في الكافي(56)، وصاحب الهداية فيها ، وفي مختارات النوازل(57) [71/أ] ، وبرهان الشريعة(58)، وصدر الشريعة(59) ، وأبو الفضل الموصلي في الاختيار(60) : الفتوى على قولهما في المسألة عن الشهود ، طعن الخصم ، أو لم يطعن.

ثم ان هذا القاضي لم يعلم مسائل التزكية ، وهي من المهمات التي كتب فيها الامام محمد ابن الحسن، وتكلم عليها الصدر حسام الدين(61) فقال : يحتاج لمعرفة كتاب [التزكية] (62) الى معرفة صورة المزكي، وصورة التزكية.

فصورة المزكي : هو العفيف في نفسه ، أمين من أمناء(63) البلدة ، يأمره القاضي بتعرف حال من لا تعرف عدالته من الشهود، وصورة التزكية انه إذا شهد الشهود بين يدي القاضي ، فالقاضي يكتب أسمائهم ، وأنسابهم ، وأسماء ابائهم ، وأجدادهم ، وحليتهم ، ومحالهم ، ومصلاهم ، ويبعث ذلك مختوماً على يد أمينه الى المزكي لينظر المزكي في حالهم ، فإن وجدهم عدولاً كتب في آخر الكتاب أنهم عدول عندي جائزوا(64) الشهادة ، وان وجدهم خلاف ذلك كتب عندي أنهم غير جائزي(65) الشهادة.

ثم التزكية نوعان : تزكية في السر ، وتزكية في العلانية.(66) فالتزكية في السر: أن يسأل المزكي عن الشهود حال غيبتهم ، ويزكيهم بالكتاب الى القاضي(67).

أو التزكية في العلانية : أن يقول من يعرف حال الشهود للمزكي حال حضرته : هذا عدل ، لأن المزكي انما عرف [الشاهد] (68) بالاسم، والنسب ، والحلية، وهذا لا يقطع الشركة(69) [71/ب] من كله وجه ، فيجب أن يزكيهم في العلانية بالإشارة حتى تنقطع الشركة(70) من كل وجه(71)، فيعرف القاضي ان المزكي انما عدل أولئك الذين شهدوا عنده من كل وجه.

لكن يقدم التزكية في السر على التزكية في العلانية ؛ لأنه أحوط لأن المزكي اذا سأل عن حال الشاهد في العلانية ربما يكون الشاهد فاسقاً فلا يجد من يعرفه، أما ستراً عليه ، وأما خوفاً منه, وكذلك اذا سأل القاضي المزكي عن حال الشاهد(72) في العلانية ، وللقاضي الخيار إن شاء جمع بينهما لأنه أحوط لأنه يزول الالتباس وتنقطع الشركة عن المزكي والقاضي جميعاً من كل وجه، وان شاء اكتفى بالتزكية سراً.

واليوم في ديارنا اختار القضاء الاكتفاء بالتزكية سراً لأحد(73) أمرين : أما لكيلا يعرف المزكي فلا يخدع(74) لتغير أحوال الناس ، أو لكيلا يخاف المزكي من جرح الشهود.

قال محمد رحمه الله في الكتاب(75) : والتزكية في العلانية ، وهي التزكية الأولى وهي حسنة جميلة ، يريد به ان المشروع في الابتداء التزكية علانية ، وانما أحدثوا بعد ذلك التزكية سراً ، والدليل عليه ما ذكر محمد في الكتاب قال : بلغنا أن شريحاً كان يقبل التزكية في العلانية ثم احدث تزكية السر [72/أ].

فقيل له : يا أبا أمية(76) أحدثت ما لم تكن تفعله.

فقال شريح(77): أن الناس أحدثوا فأحدثنا لهم(78).

وفي الكتاب ثلاث مسائل :

أحداها : أنه هل للقاضي أن يقضي بظاهر العدالة من غير سؤال إذا كان الشاهد(79) مستور الحال ، وقد قامت(80) الشهادة على حق يثبت مع الشبهات ؟

الثانية : أن العدد في المزكي ، والمترجم هل هو شرط ؟

الثالثة : أن المدعى عليه متى أقام البينة على ما يبطل شهادة الشهود في ما إذا تقبل [وفي ما إذا لا تقبل] (81) ؟

إذا عرفنا هذا، جئنا الى ما افتتح محمد رحمه الله الكتاب :

قال(82) أبو حنيفة ، ومحمد(83): اذا تقدم بين يدي القاضي رجلان، فأدعى احدهما على صاحبه حقاً، وأنكر ذلك صاحبه ، فشهد للمدعي شاهدان على المدعي وهما مستوران ، فأراد القاضي أن يقضي بظاهر العدالة قبل أن يسأل على حالهما.

قال أبو حنيفة : له أني يقضي بذلك إذا لم يطعن الخصم فيهما(84) **،** والمشهود به حق يثبت مع الشبهات(85) . وقال أبو يوسف ، ومحمد ، ليس له أن يقضي، وأجمعوا على أن المدعي به إذا كان حقاً لا يثبت مع الشبهات(86)، كالحدود والقصاص ، ليس للقاضي أن يقضي، وأجمعوا على انه إذا طعن الخصم في الشهود ، بأن جرحهم ، ليس له أن يقضي ما لم يسأل عنهم. واختلف المشايخ فيه : منهم من قال بأن هذا اختلاف عصر وزمان ، لا اختلاف(87) حجة وبرهان(88) ؛ لأن أبا حنيفة إنما قال في أهل زمانه لان تعديل أهل زمانه إنما ثبت من جهة النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه كان في القرن(89) الثالث، وقد أثنى النبي صلى الله عليه وسلم على القرن الثالث بالخيرية ، فإنه قال : ((خير القرون الذي انافيهم ، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلوهم ، ثم يفشوا الكذب))(90) [72/ب] الحديث. ومتى [ثبت](91) تعديل أهل زمانه من جهة النبي صلى الله عليه وسلم ، استغنى القاضي عن تعديل المزكي.

وأبو يوسف ، ومحمد إنما قالا(92) ذلك في أهل زمانهما ؛ لأن [تعديل أهل زمانهما](93) لم يثبت من جهة النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فاحتاج القاضي الى تعديل المزكي ، إلا أن(94) هذا غير سديد ، والاعتراض [عليه](95) أن(96) في زمن أبي حنيفة إنما كان للقاضي أن يقضي بظاهر العدالة ما لم يطعن الخصم فيهم ، فإذا طعن لم يكن له أن يقضي بظاهر العدالة. وإن لم يطعن الخصم فيهم في ما لا يثبت(97) مع الشبهات ، وهو الحدود ، والقصاص . ولو كان المعنى هذا فاذا عدلهم النبي صلى الله عليه وسلم كان له أن يقضي ، وان طعن الخصم فيهم وفيما ثبت مع الشبهات. ومنهم من قال : [لا بل](98) هذا الخلاف اختلاف حجة وبرهان(99).

وهو الصحيح ، فهما يقولان إن العدالة ثابتة باستصحاب الحال ، والثابت باستصحاب الحال يصلح حجة لا بقاء ما كان ثابتاً ، ولا يصلح(100) لإثبات ما لم يكن ثابتاً(101) كالملك الثابت بظاهر اليد يصلح للدفع ابقاء ما كان ثابتاً، ولا يصلح لإثبات ما لم يكن وهو الاخذ بالشفعة والهبة، والحق لم يكن ثابتاً على المشهود عليه قبل الشهادة ، فلا يثبت بالعدالة الثابتة باستصحاب الحال، وأبو حنيفة احتج بما روى محمد في **" أدب القاضي "**(102) **: عن عمر ابن الخطاب أنه قال : ((المسلمون عدول على بعض إلا مجلواً حداً ، أو مجلوداً عليه ، شهادة زور ، أو ظنيناً في ولاء ، أو قرابة)) "**(103)**.**

**فهذا القول نقل عنه ، ولم ينقل عن غيره خلاف ذلك [73 / أ] فحل محل الاجماع ، والفقه فيه : أن العدالة ثابتة باستصحاب الحال ، والثابت [باستصحاب الحال]**(104) **يصلح حجة لإثبات ما لم يكن ثابتاً حال عدم المنازعة ، كالملك الثابت بظاهر اليد يصلح حجة لاستحقاق الشفعة حال عدم منازعة المشتري ، وهنا لم توجد المنازعة من الخصم لأن لم يطعن فصلح حجة**(105)**. فإن قيل : هذا إذا كان الخصم مختاراً في ترك المنازعة ، وهنا هو مضطر لأنه إنما ترك الطعن أما احتشاماً من الشهود [أو]**(106) **خوفاً منهم ، وأما تحرزاً عن هتك الستر عليهم ، وأما جهلاً منه**(107) **أن الطعن شرط ، وكان مضطراً في ترك المنازعة ، بخلاف مسألة الشفيع فأن المشتري غير مضطر**(108) **في ترك المنازعة ، فإنه [متى]**(109) **أنكر المشتري ملك الشفيع لا يخاف منه ، ولا يهتك ستره ، فكان مختاراً ، والدليل عليه الحدود والقصاص.**

**قيل له : الخصم هنا مختار في ترك المنازعة ، لأنه يمكنه أن يطعن في الشهود بين يدي القاضي سراً متى خاف منهم ، وتحرزاً** (110) **عن هتك**(111) **الستر. والجهل لا يكون عذراً ، لأنه في دار الاسلام بخلاف الحدود والقصاص فانها تدرأ بالشبهات بالنص . والظاهر أن حال ترك المنازعة لا يخلو عن وقع شبهة واحتمال.**

**قلت : الامام محمد**(112) **، قد**(113) **روى عن عمر بن الخطاب ما تقدم ، وقد أفتى بخلاف ظاهر ما روى ، فكانت العبرة لفتواه لأنه اعلم بتأويله ، إذ لا يترك ذلك إلا لعلمه بالحال لا لرأيه بخلافه ، فقد روى الخصاف**(114) **: عن محمد بن أبي بكر الصديق ، قال : قال عمر : أنك لا تقبل إلا العدل**(115) **، وروى عن حبيب بن أبي ثابت ، قال : سأل عمر رجلاً عن رجل ، فقال لا نعلم [73 / ب] الا خيراً ، فقال عمر حسبك**(116)**. وروى عن عمر بن الخطاب ، أنه قال : لا تجوز شهادة العبد**(117)(118)**. وروى عن علي انه رد شهادة الأعمى**(119)**.** (120) **وروى عن ابن عباس لا تجوز شهادة الأقلف**(121)**. فلم يعمل**(122) **فلم يعمل السلف بعمومه ، فيما عدا المستثنى**(123) **، فكان الحكم على الغالب حينئذ ، والله أعلم ، فالحق انه اختلاف عصر كما صرح به الإمام أبو بكر الرازي**(124) **، وهذا المصنف في غير هذه الكتب ، وقاضي خان في أول فتاويه**(125)**، وغيرهم**(126)**.**

**الجواب : مما ذكر أن الاعتراض المذكور لازم عليه فيما استدل به لأبي**(127) **حنيفة ، فأنهم اذا كانوا عدولاً بهذا الأثر كان له أن يقضي. وان لم يطعن**(128) **الخصم فيهم فيما لا يثبت مع الشبهات، وكان له أن يقضي، وأن طعن الخصم فيما يثبت مع الشبهات**(129)**، ويختار لهما خلاف استصحاب الحال الذي ذكره ، وهو أنا بما**(130) **علمنا من أحوال الناس ما علمنا بأن أكثر من التزم الإسلام لم يجتنب محارمه ، فلم يبق مجرد التزام الاسلام مظنة العدالة**(131)**، وكان الظاهر الثابت بالغالب بلا معارض، والله اعلم، وعن هذا [ذهب من]**(132) **ذكرنا أن الفتوى على قولهما.**

**قال : هذا اذا سكت المدعي عليه عن الطعن أو طعن، فأما إذا عدل الشهود ، فقال هم عدول فهذا على ثلاثة أنواع : أما إذا قال : هم عدول صدقوا ، أو قال**(133) **عدول اخطأوا ، أو قال عدول وسكت**(134)**.**

**ففي النوع الأول : يقضي من غير سؤال ، لأنه أقر فيقضى بإقراره.**

**وفي النوع الثاني ، والثالث : المسألة على ثلاثة أوجه : أما إن كان المدعى عليه عدلاً [لا]**(135) **ممن يسأل عنه الشهود ، أو كان مستوراً ، أو فاسقاً.**

**ففي الوجه الأول : المسألة على قسمين : أما أن سكت عن جحود دعوى المدعي وإقراره ، أو جحد.**

**ففي القسم [74 / أ] الأول : قال أبو حنيفة ، وأبو يوسف**(136) **: للقاضي ان يقضي بهذه الشهادة قبل السؤال من المزكي سواء كان المدعى به حقاً يثبت مع الشبهات، أو حقاً لا يثبت مع الشبهات. وقال محمد : لا يقضي ما لم يسأل عن الشهود**(137) **آخر. بناء على أن العدد عند أبي حنيفة ، وأبي يوسف ليس بشرط إثبات**(138) **العدالة**(139)**، وعند محمد هو شرط.**

**وفي القسم الثاني : كذلك**

**كذا ذكر في هذا الكتاب**(140)**، فأنه ذكر في هذا الكتاب الخلاف مطلقاً ، ولم يفصل بين [القسمين]**(141)**. ونص في " الجامع الصغير " في باب القضاء**(142) **: " انه لا يقضي ، فانه قال : في قول من رأى أن يسأل عن الشهود "**(143) **يريد به [أبا يوسف ومحمداً لا يقبل قول الخصم انهُ عدل يريد به تعديله ؛ لأن من زعم]**(144) **المدعي شهوده أن المدعي عليه في الجحود كاذب ، فكان في زعمه انه فاسق ، فلا يصح تعديله.**

**وفي الوجه الثاني ، والثالث : لا يقضي ؛ لأن تعديل المستور والفاسق لا يكفي، فإن قيل ؛ وجب أن يكفي لأنه إقرار على نفسه ؟ وإقرار المستور والفاسق على نفسه صحيح، قيل له : هذا إقرار على نفسه ، وعلى القاضي في وجوب**(145) **القضاء عليه، فان صح اقراره على نفسه لا يصح اقراره على القاضي، فإن قيل : هلا جعل قول المدعى عليه هم عدول أقراراً** (146) **منه بالحق على نفسه فيقضي بإقراره ، كما لو قال: أنهم عدول صدقوا كما في النوع الأول ، قيل له : إقرار المدعى عليه يكون الشاهد عدلاً لا يكون إقراراً** (147) **بوجوب الحق على نفسه لا محالة لجواز**(148) **ان يكون عدلاً ، لأنه اخطأ في شهادته بأن ظن ، والأمر بخلاف ما ظن ، ولهذا لو شهد عليه واحد بالحق ، فقال المشهود عليه : هو عدل لا يقضي عليه ، ولو كان التعديل [74 / ب] إقراراً وجب أن يقضي عليه ، كما لو قال لهذا الواحد قد صدق**(149)**.**

**وذكر في " الكتاب " في القسم الثاني ، والثالث**(150) **: وهو ما إذا كان مستوراً ، أو فاسقاً اذا لم تثبت العدالة في النوع الثالث ، وهو ما إذا قال : هم عدول، وسكت، فسأله القاضي : صدقوا أم كذبوا ؟ فإن قال : صدقوا يقضي عليه بإقراره ، وإن قال : كذبوا لا يقضي . وإن قال : قد أخطئوا** (151) **، وهو النوع الثاني ، فالقاضي لا يقضي**(152)**.**

المسألة الثانيــــــة

**العدد في المزكي ، وفي المترجم عن الشاهد**(153) **الأعجمي ، وعن الخصم الأعجمي . عند أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ليس بشرط ، والواحد يكفي**(154)**. وعند محمد ، شرط ، ويكفيه اثنان أن كان المشهود به [حقاً]** (155) **يثبت بشهادة رجلين عدلين.**(156) **وإن كان حقاً لا يثبت إلا بشهادة أربعة يشترط الأربعة**(157)**، وأجمعوا: على أن ماعدا العدد من سائر شروط الشهادة سوى التلفظ بلفظة**(158) **الشهادة من العدالة ، والبلوغ ، والعقل ، والحرية ، والبصر ، وأن لا يكون محدوداً في قذف شرط**(159)**. وأجمعوا على أن لفظة الشهادة ليست بشرط.**

**محمد يقول : بأن التزكية والترجمة شهادة معنى**(160)**، فتعتبر الشهادة**(161)**، لأن القضاء لا يجب الا بهما ، لأن العلم للقاضي لا يحصل الا بهما ، فكانت شهادة معنى فتعتبر بالشهادة ، والاثنان**(162) **شرط في بعض الحقوق والأربعة شرط في البعض من الشهادة**(163) **، فكذلك في التزكية والترجمة.**

**أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، يقولان**(164) **: بأن التزكية والترجمة شهادة معنى من حيث أن القضاء لا يجب إلا بهما كام لا يجب إلا بالشهادة ، ولكنهما**(165) **خبر من [57/أ] حيث الحقيقة ، ولهذا لا يشترط لفظة الشهادة**(166)**، وهو قوله اشهد ، فعلمنا بهما من حيث أنهما شهادة**(167) **معنى ، فشرط فيهما جميع شرائط الشهادة ما عدا العدد ، [و]** (168) **من حيث أنهما خبر حقيقة لم يشترط فيهما العدد عملاً بهما جميعاً، وتحقيقه أن اشتراط سائر الشرائط ما عدا العدد في العقل ، والبلوغ ، والحرية في الشهادة**(169) **موافق للقياس ، أما العدالة فلأنها يترجح بها الصدق ، ولهذا شرط العدالة في سائر الاخبارات**(170)**. وأما البلوغ عن عقل والحرية فلان الشهادة ولاية على الغير، وانها تتفرع**(171) **عن ولايته**(172) **على نفسه ، والولاية على نفسه لا تثبت إلا بالبلوغ عن عقل والحرية، وأما**(173) **البصر [فلإن القدرة على التمييز]**(174) (175) **يثبت به دل**(176) **أن اشتراط هذه الشرائط في الشهادة موافق للقياس ، فيشترط فيما هو في معناها قياساً عليها.**(177) **وأما العدد في الشهادة فهو شرط مخالف للقياس ، ولهذا لا يشترط في سائر الاخبارات فيقتصر عليها**(178)**.**

**ذا ثبتت هذه المسألة ، فيبنى عليها مسائل :**(179)

**منه : إذا زكاهم واحد ، وجرحهم واحد ، فعند أبي حنيفة وأبي يوسف الجرح أولى**(180) **لأن عندهما الجرح والتعديل يثبت بقول الواحد ، فكان الجواب**(181) **عندهما كالجواب عندهم فيما إذا عدله اثنان ، وجرحه اثنان، وعند محمد الشهادة موقوفة**(182) **على حالها لا ترد ولا تجاب ، حتى يجرحه آخر ويعدله آخر ، لأن عنده الجرح والتعديل سواء في أن لا يثبت قول الواحد. فإن جرحه آخر يثبت الجرح فيرد ، فأن لم يجرحه آخر وعدله آخر تثبت**(183) **العدالة فيجاب فان جرحه واحد ، وعدله اثنان [75/ب] فالتعديل أولى بالإجماع.**

**أما عند محمد ، فلأن الجرح لم يثبت وأما عند أبي حنيفة ، وأبي يوسف فلان العدالة تثبت بما هوة حجة الأحكام كلها ، فإن قول الاثنين حجة في أمور الدين ، وحقوق العباد ، وقول الواحد حجة في أمور الدين**(184) **، وليس بحجة في حقوق العباد**(185)**. فإن قيل : ترجيح التعديل**(186) **من هذا الوجه ، وترجيح الجرح من وجه آخر لان الجارح فيما جرح يعتمد ما يمكن الوقوف عليه من حيث العيان ، فأن اسباب الجرح ارتكاب كبيرة ، وهي محظور دينه ، وهذا مما يمكن الوقوف عليه من حيث العيان ، والمعدل فيما إذا**(187) **عدل يعتمد ما لا يمكن الوقوف [عليه]** (188) **إلا من حيث الظاهر، لأن العدالة لا تثبت بالإنزجار عن جميع المحظورات ، وهذا مما لا يوقف [عليه]** (189) (190) **الا من حيث الظاهر ، فإستوى الخبران من هذا الوجه ، ولهذا**(191) **لو عدله اثنان ، وجرحه اثنان ، كان في الجرح أولى.**

**قيل له : الجواب**(193) **من وجهين : أحدهما أنه إذا وقعت المعارضة بين الخبرين يتساقطان بحكم المعارضة ، فيبقى ما كان على ما كان ، والأصل هو العدالة ، إلا أن هذا غير سديد ، لأنه حينئذ يكون قضاء بظاهر العدالة**(194) **فيجب أن يختص به أبو حنيفة ، ويختص الجواب يثبت مع الشبهات**(195)**، وليس كذلك الثاني ، وهو الصحيح أن الجارح وان اعتمد ما يمكن الوقوف عليه من حيث العيان إلا أنه لم يجعل خبره حجة في جميع الأحكام ، وخبر الاثنين جعل حجته في جميع الأحكام**(196)**، وإن كان يعتمد ما لا يمكن الوقوف عليه [76/أ] من حيث العيان ، علم أنه لا يتساوى**(197) **بين هذين المعنيين ، حيث ترجح هذا في حقوق العباد مع وجود هذا المعنى فترجح هذا ضرورة. وان جرحه اثنان ، وعدله عشرة ، فالجرح أولى**(198) **لأن الزيادة في العدد [على]**(199) **الاثنين**(199) **مما لا يترجح بها ما كان شهادة حقيقة ومعنى ، فلان لا يترجح**(200) **بها ما كان خبراً أو شهادة معنى كان أولى ، وان عدله، وهو محدود في القذف لا يصح**(201) **لأن عدم كونه محدوداً في القذف شرط**(202) **فإن عدله وهو أعمى لا يصح لأن كونه غير أعمى شرط ، وان [كان]**(203) **بصيراً ثم عمى ثم عدل ، فعلى الاختلاف الذي عرف في الشهادة**(204) **، والله أعلم.**

المسألة الثالثة(205)

**قال أبو حنيفة(206) : أن شهد الشهود على رجل [بمال](207)، أو دم ، فسمع القاضي شهادتهم ، فطعن فيهم الخصم ، فأن القاضي لا يقضي بشهادتهم حتى يسأل عن حالهم ، فإن سأل عن حالهم ، وزكوا في السر والعلانية فأراد القاضي أن يقضي ، فقال المشهود عليه(208) : أنا اجرحهم ، وأقيم البينة على ذلك ، هل يقبل ذلك منه(209)؟ وتبطل شهادة شهود المدعي عليه ، [فهذا على وجهين :**

**أما إن أقام(210) البينة على جرح مفرد لا يدخل تحت حكم الحاكم نحو : أن قال المدعي عليه : أنا أقيم البيئة أنهم فسقه ، أو زناة [76/ب] أو على اقرارهم أن المدعي استأجرهم على هذه الشهادة ، أو على اقرارهم أنهم قالو : لا شهادة عندنا للمدعي على المدعي عليه في(211) هذه الحادثة ، أو على اقرارهم انهم قالوا : لا شهادة لفلان عندنا، على هذا ولا(212) على غيره ، أو على اقرارهم انهم قالوا : ان المدعي مبطل في هذه عندنا مع هذه ، ولا على غيره(213) أنهم قالو : إنهم شهدوا بالزور . أو على أقرارهم أنهم قالوا : لم يحضروا(214) المجلس الذي كان فيه [هذا](215) الأمر ، وأقام البينة على جرح يدخل تحت حكم الحاكم ، بأن قال المدعى عليه : أنا أقيم البينة على أن الشهود زنوا ، ووصفوا بذلك ، أو على أن الشهود شربوا الخمر ، أو على أنهم(216) سرقوا مني كذا(217)، أو على أن الشهود شركاء في المشهود [به](218)، أو على أن الشهود صالحوني على كذا درهماً على أن لا يشهدوا علي ، ودفعت ذلك اليهم(219) ، أو على أنهم عبيد ، أو محدودون في قذف ، أو على أن المدعي اقر أن الشهود شهدوا بالزور ، أو على أن المدعي اقر أنه استأجره(220) على هذه الشهادة ، أو أقرارهم أنهم لم يحضروا المجلس الذي كان هذا الأمر [فيه](221) (222).**

**ففي الوجه الأول(223) : لا تقبل هذا البينة عند علمائنا.(224)**

**وقال ابن [أبي] (225) ليلى : وهو مذهب الشافعي تقبل.(226)**

**الوجه(227) الثاني : تقبل بالاتفاق(228)**

**وذكر الخصاف : أن الشهادة على الجرح المفرد تقبل ، وقد ذكرنا شيئاً من ذلك في " شرح الجامع الصغير"(229) ، وتمام ذلك في " شرح أدب القاضي " المنسوب الى الخصاف في باب القاضي يرد عليه كتاب من قاض أخر.**

**هما يقولان : هذه البينة قامت على الجرح ، والمدعي عليه يحتاج إلى أثباته لتندفع عنه خصومة المدعي ، فوجب أن يقبل قياساً على الوجه الثاني(230) . ولعلمائنا في المسألة ثلاث طرق ، أشار الى جميع ذلك محمد في الكتاب الأول ، [اذ](231) يقول(232) إن هذه شهادة قامت لا على خصم لأنه لم يدع على الشاهد شيئاً يقضي [77/أ] القاضي بذلك على الشاهد ، حيث(233) يصير الشاهد خصماً له ، الدليل عليه أن المدعي قبله إذا قال : لا بينة لي على ما ادعيت ، وطلب من القاضي أن يستحلف الشهود على ذلك ، فان القاضي لا يستحلفهم على ذلك إلا أن هذا الطريق غير سديد؛ فان [المدعى] (234) عليه لو أقام البينة على أنهم محدودون في قذف تقبل، وهذه شهادة قامت لا على الخصم ، فانه لا يدعي عليهم حقاً يقضي القاضي بذلك على الشهود حتى يصير الشاهد خصماً [لهُ] (235). إلا ترى انه إذا لم تكن له بينة على ما ادعى ، فأراد أن يستحلف الشهود، لم يكن له ذلك. وكذلك لو أقام البينة على إقرار المدعي أنهم فسقه وما شاكل ذلك ، تقبل، وقد [قامت] (236) لا على خصم نعلم أن هذا(237) الطريق غير سديد.**

**والثاني : أنه لو قبلت شهادة المدعي قبله على أن شهود المدعي فسقه أو زناة أيضاً ثم تم(238) ، فيؤدي الى التهاتر ، إلا أن هذا الطريق غير سديد فان المدعي قبله لو أقام البينة على أنهم محدودون في قذف تقبل ، وكذا لو أقام البينة على أنهم(239) زنوا ، أو وصفوا ، أو سرقوا مني ، تقبل مع ما يؤدي الى التهاتر ، نعلم ان هذا الطريق أيضاً غير سديد(240).**

**الثالث : وهو السديد ، وهو الذي اختاره القاضي الامام صاعد(241)، وهو أن الشاهد بالشهادة على الجرح المفرد(242) صار فاسقاً ، لأنه أرتكب كبيرة الحق بفاعلها(243) الوعيد في الدنيا والآخرة بنص القرآن العظيم ، لأنه أظهر الفاحشة من غير ضرورة، وإظهار الفاحشة من غير ضرورة حرام بنص القرآن ، قال الله تعالى إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آَمَنُوا (244) الآية [77/ب]/ فعلم أن الشاهد صار فاسقاً ، والمشهود به لا يثبت بشهادة الفاسق.**

**فان قيل : في إظهار الفاحشة(245) ضرورة ، وهي ضرورة رفع الخصومة عن المدعي عليه ، وصار كما لو أقام البينة على جرح يدخل تحت [حكم] (246) الحاكم، قيل له: لا ضرورة هنا ، لأن الضرورة تندفع بأن يقول سراً للمدعي أو للقاضي ، ولا يظهر ذلك في مجلس الحكم ، بخلاف(247) ما اذا شهدوا أنهم زنوا، ووصفوا ، أو شربوا الخمر، أو سرقوا مني لأن في إظهار الفاحشة [ثمة ضرورة] (248)، وهي إقامة الحد(249) على الشهود ، بخلاف ما إذا شهدوا أنهم(250) شركاء في المشهود به لأنه ليس في ذلك إظهار الفاحشة من جهة الشاهد ، وإنما حكي إظهار الفاحشة من غيره، وهو شهود القذف أو القاضي أو الحاكم لإظهار الفاحشة من غيره لا يكون مظهراً الفاحشة(251)، فلم يكن فاسقاً، فيثبت المشهود به، وبخلاف ما إذا شهد على اقرار المدعي انه مفسقة ، وما شاكل ذلك لأنه ما شهد(252) بإظهار الفاحشة ، وانما حكي عن أظهار الفاحشة من غيره، وهو [المدعى فلم] (253) يصر فاسقاً ، فيثبت المشهود به.**

**أما إذا أقام البينة أني صالحتهم على كذا (254)، فإن القاضي يسأل المدعى عليه، فان قال : اعطيتهم المال ، قبلت البينة وان كان فيها إظهار الفاحشة ، لأن فيه ضرورة ليصل الى المال. وان قال : لم أعطهم ، لم تقبل لأن فيه إظهار الفاحشة من غير ضرورة(255)، فدل [على] (256) أن هذا الطريق [غير] (257) سديد.**

**وقد جمع محمد بين الطرق الثلاث، وان كان البعض سديداً، والبعض غير سديد ليتميز السديد من غير السديد بالتأمل والفكر ، فلهذا جمع ذلك، والله سبحانه وتعالى اعلم.**

وهذه مسائل التزكيـــة :

**من المنتقى أضيفت الى هذا [78/أ] الكتاب لشبهها بتأليفه جمعاً (258) بينهما. قال محمد : التزكية جور، وهو معاداة ، وبلاء على الناس ، ولا ينبغي للقاضي أن يعرف له صاحب مسألة ، ولا تعديل، وقال : من وقت في التزكية فهو مخطئ ، وهذا على ما يقع في القلب ، لأنه ربما يعرف الرجل في شهرين ، وآخر لا يعرفه في سنة لأنه يرائى، ويتصنع(259).**

**قال محمد : رجل عدل عند القاضي ، وأنا لا اعرفه إلا أنه صف(260) لي ، هل يسعني(261) أن أزكيه ، وقد عرفت أن القاضي زكاه ؟ قال : لا يسعك أن(262) تعدله أنت. قال محمد : كم من رجل أقبل شهادته ولا اقبل تعديله ، لأنه يحسن أن يؤدي ما سمع، ولا يحسن التعديل(263).**

**قال : وينبغي للقاضي أن يحضره في مجلس قضائه أبدا رجلان يسمعان إقرار من يقر، ويشهدان على ذلك ، فينفذ الحكم عليه بشهادة منه ، وممن حضرهً، وينبغي أن يبعث في المسألة عن الشهود بمحضر(264) من رجلين ، ويحضران أيضاً تزكية من أرسله في المسألة عن الشاهد.**

**قال : ولا يجوز للقاضي [أن يقول] (265) قد سألت عنهما في السر والعلانية فزكيا، وعدلا هذا بمنزلة قولهُ أقر عندي بكذا. قال : إذا سأل القاضي عن الشهود في السر فلم يعدلوا (266)، ثم أتاه المشهود له بعدلين يعدلان(267) شهوده، قال : لا يقبل ذلك ، والمسألة(268) مسألة السر.(269)**

**وقال أبو يوسف : اذا عدل الشاهد في السر ، فقال المشهود عليه : أنا أجئ بالبينة في العلانية على انه صاحب كذا وكذا(270) ، إذا كان كذلك لم تقبل شهادته، فأني لا أقبل ذلك من المدعي قبله(271) اذا عدل في السر. وكان أبو حنيفة يقول : ينبغي للقاضي أن يلي مسائل الشهود [78/ب] بنفسه ، فان قوى على أن يكتب القصص بنفسه فهو أفضل.**

**ولو شهدوا على رجل بمال فلم يعدلوا ، فسأل المشهود عليه الحاكم أن يرد شهادتهم، فانه يتخوف أن يشهدوا بهذه الشهادة عليه عند قاض آخر غيره فيجيزها عليه، فإنه ينبغي أن يرد شهادتهم، فأن قال(272) : اشهدوا أني قد رددت شهادتهم، أو سمع ذلك منه(273)، ولم يقل اشهدوا ثم شهدوا بها بعد ذلك عند حاكم آخر [ آخر] (274)، فسأل المطلوب الحاكم الأول أن يكتب له الى الحاكم بما(275) كان منه(276) في رد(277) شهادتهم، فإنه يكتب له بذلك، وينبغي للثاني أن يردها ، وان كان الأول سأل عنهم فلم يعدلوا فلم يرد شهادتهم حتى شهدوا عليه بها عند حاكم آخر ، فسأل عنهم فعدلوا ، فان الثاني يمضيها ، وهذا [ آن ] (278) كان الأول أعاد المسألة عنهم فعدلوا.**

**وقال(279) محمد : اقبل شهادة الشاهدين على شهادة شاهد قد عرفاه باسمه، ونسبه، وان لم يعدلاه ، وقالا : لا معرفة لنا بصلاحه ، واسأل عن الشهود(280) على شهادته ، فان عدل أجزت ذلك ، وان شهدوا على شهادته ، وانه عدل ، وليس بالمصر من يعرفه ، فإن كان موضعا للمسألة دعوتهما في السر فسألتهما عنه، أو بعثت اليهما فيسألا عنه في السر فان عدلاه ، قبلت ، ولا اكتفي بما اخبراني(281) من عدالته في العلانية. إذا شهد شاهدان على شهادة شهادين لا يعرفانهما بعدل ، ولا جرح.**

**قال محمد : قد انشقا(282) في ذلك ، وينبغي للقاضي أن يسأل عنهم جميعاً، وقال [79/أ]: رجلان شهدا على شهادة رجل ، وقد عرف القاضي أنهما عدلان فعدل(283) االمشهود عليه قال سألهما (284) أيضاً في السر ، ولو قال حين شهدا أنه لا خير فيه، وزكاه عشره لم تقبل شهادته ، ولو جرحه أحد الشاهدين لم يلتفت القاضي الى جرح واحد.**

**قال : اذا قال المشهود عليه هذا الشاهد عبد، وزعم الشاهد أنهُ حر الأصل سألت عنه في السر؛ [فإن] (285) قالوا (286) : هو حر الأصل ، أجزت شهادته ، وان قالوا جرى(287) عليه الرق لم أقبل شهادته حتى يقيم البينة على أنه حر ، هذا في الشهادة(288).فأما اذا قتل(289) رجلاً ، أو قطع يده، أو قذفه ، وادعى الفاعل أن المفعول به [عبد](290) لم أقتله ، ولم أقطعه ، ولم أحده حتى يقيم الطالب البينة أنه حر، وكذلك لو قال الفاعل إني عبد ، والمفعول به حر.**

**قال محمد : عن أبي حنيفة : إذا طعن الخصم الشاهدين ، وقال : هما مملوكان ، فسألهما فقالا : نحن حرا الأصل(291) ، فإني أسال عنهما في السر ، واكتفي بها ، فإن جاءني على ذلك ، أجزت شهادتهما ، وهو قول محمد(292). قال هشام(293): سألت [محمداً] (294) عن المشهود عليه أن ادعى ان الشاهدين عبدان. قال : أسأل الذي ادعى شهادتهما ، فأن قال(295) : كانا مملوكين فاعتقا ، سألتهُ(296) البينة على ذلك.**

**وروى ابن سماعة(297)، عن أبي يوسف ، قال : لا أجيز شهادة من شتم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لأن هذا مجون وسفه، وأقبل شهادة الذي تبرأ منهم ؛ لأن هذا منه(298) تدين ، [و] (299) قال: ومن لعب الشطرنج [أو بالحمام] (300) ، فكان [يتشاغلً] (301) بهما عن الصلاة(302)، أو يقامر بها ، فإني لا أقبل شهادته ، وإن [كان] (303) لا يشغله(304) عن [79/ب] الصلاة ، ولا يقامر بها قبلت شهادتهُ ، ولا أقل شهادة من يلعب بالحمام ، يطيرها ، وأقبل شهادة من أتخذها مقصصة , ولا يقامر بها(305).**

**ومن سألت(306) عنه فقالوا : نتهمه بشتم أصحاب رسول(307) الله صلى الله عليه وسلم ، فإني لا اقبله(308) حتى يقولوا سمعناه يشتم ، وإن قالوا : نتهمه بالفسق والفجور، يظن ذلك به(309)، ولم نره فيه ، فأني أقبل ذلك ، ولا أجيز شهادته.(310)**

**وقال : رجل أدعى داراً في يد رجل ، وأقام عليه شاهدين بأنها له ، فقال : المشهود عليه أنا اقيم البينة على أن الشاهد كان يدعيها ، ويزعم أنها لهُ ، فقال : هذا جرح إن عدلت عليه البينة(311) . وذكر ذلك هشام في نوادره(312) قال : [سمعت] (313) أبا يوسف [يقول] (314) : لا أقبل تزكية العلانية حتى يزكى في السر ، [وقال أبو يوسف](315): واذا عرفت البينة هذا لم أسئل عنهم أحداً. وقال أبو يوسف : إذا سئلوا عن الشهود فقالوا : لا نعلم(316) إلا خيراً(317)، فهو جائز يعني أنها تزكية.**

**وروى أبراهيم(318) : عن محمد : أنه إذا قال المزكي : لا أعلم منه إلا خيراً (319). قال : تقبل منه إذا كان عالماً بسيطاً ، وإن لم يكن فقيها توقف على(320) ذلك. [قال](321): وينبغي للقاضي أن يسئل المزكي عن الجرح ألا يكونا عالمين ، فيكتفي بقولهما لا خير فيه.**

**وقال أبو يوسف : أقبل شهادة الشاعر ما لم يقذف في شعره المحصنات(322). قال هشام : سئلت محمداً (323) ، عن رجل له فضل شرب من(324) قناة، أو نهر أجره شهراً، أو سنة، وقد اعلموه أن هذا مكروه ، فلا ينتهي ، هل يزكى إن شهد بشهادة ولا يعلمون عنه إلا خيراً (325)** **ما خلا بيع(326) الماء. قال محمد : هذا مما يختلف فيه الناس ، وفيه شبهة ، فإذا فعل ذلك على وجهة شبهة(327) [80/أ] أجزنا شهادته.**

**قال : وسألته(328) عن رجل ليس له أصل ، ولكنه استأجر ماء شهراً ، أو سنة لزرع له ، فيفضل منه فضلة فيبيعها ، أو(329) لا يكون له زرع ، فيستأجر هذا [الماء] (330) ليتجر فيه للبيع ؛ ماذا ترى في تزكيته للشهادة ؟ قال : اذا كان لا بأس به في غير هذا لا تبطل شهادته.**

**قال محمد : موسر(331) لم يحج، ولم يؤد زكاة ماله، إن كان صالحاً لم تجرح شهادته بهذا لأن الحج ليس له وقت [و] (332) الزكاة وجبت ليس لها وقت.**

**قال : وما كان له وقت فأخره لم أقبل شهادته.**

**قالت : وعلى قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف الفورية واجبة ، فيأثم بالتأخير ، ويفسق، وترد شهادته هكذا في شرح الهداية(333) ، والله أعلم.**

**قال هشام : سألته عن الرجل يشهد على شهادة أبيه ، أو يزكي أباه ؟**

**قال : جاز ، وله أن يزكي أباه حياً ، وميتاً.**

**قال : وسألته عن الغريب ينزل بين اظهر قوم لا يعرفونه ، ثم شهد بشهادة. ما تقول في من قال اذا نزل بين أظهرهم ستة أشهر ، وهو غريب فلم يروا من إلا خيراً(334)، أنهم يعدلونه ؟ قال محمد(335): لا يعرف وقت الستة أشهر.**

**قلت : أو قاله احد من أصحابك.**

**قال : أظن أبا يوسف قال شيئاً من ذلك.**

**قلت له : فما تقول أنت ؟**

**قال : على قدر ما يقع في قلوبهم يعني صلاحه فإنه لا يكاد يخفى.**

**وقال أبو يوسف : إذا عرف(336) الرجل باسمه(337) ونسبه ، فإن لم يكن له بدينه علم، فلا تزكه(338) في الشهادة. فإن علمت منه خيراً في يوم أو شهر، فلا تزكه ، وأدنى ما تزكيه فيه ستة أشهر فصاعداً تعرفه بالصلاح ، وكذلك إذا كان يغيب ويحضر، فإذا كان جميع ما رأيته ستة أشهر عرفته فيها بالصلاح زكيته ، وشهدت على شهادته [80/ب].**

**وقال أبو يوسف : لا تزكيه إلا بعد معرفة سنة.**

**قال هشام : قلت لمحمد : فإذا شهد بشهادة فعدل فيها ثم شهد بأخرى(339)، فقال : إذا كان قريباً اكتفوا بالتعديل الأول.**

**قلت : قال في الصغرى : تكلموا فيه ، والصحيح قولان :**

**أحدهما : أنه مفوض الى رأي القاضي.**

**والثاني لو تخلل ستة أشهر يحتاج ، وإلا فلا.**

**قال(340) : نصراني شهد بشهادة ، ثم أسلم،(341)**

**قال : ان كان عدل قبل أن يسلم قبلت شهادته ، وإن كان لم يعدل حتى أسلم سألت عنهُ هل كان يعدل في النصرانية ، فأن كان يعدل في النصرانية قبلت بشهادته.**

**قال : وسألته عن مشركين شهدا على مشرك ، فعدلا في شركهما(342)، فلم يوجه القضاء(343) حتى أسلم المشهود عليه ، فلما أسلم(344) الشاهدان مكانهما(345).**

**قال : أسأل الشاهدين(346) أن يعيدا الشهادة عليه.**

**قلت له : افتسأل عن تعديلهما.**

**قال : لا لأنهما قد عدلا في الشرك.(347)**

**قلت : فلم لا يؤخر أمرهما حتى ينظر كيف قبولهما الإسلام ، ولفرائضه.**

**قال : إذا عدلا في الشرك فهما عدلان.**

**قلت : فمسألة الشرك من يسأل عنهما مسلمون أو مشركون.**

**قال : بل مسلمون.**

**قلت : فإن [لم] (348) يعرفهم المسلمون ، قال : يسأل هؤلاء المسلمون عن عدول من المشركين ؛ ثم أولئك المشركين عن الشهود.(349)**

**قال : وسألته عن الشاهدين إذا رجعت مسألتهما أنهما عدلان ، ولكن ، أو هما فيما شهدا عليه ؟**

**فقال : لا أقبل هذا حتى أبعث الى الذين عدلا فاسألهما ما هذا الذي أوهما فيه؟**

**قلت : فترى لهما إذا عرفت أن الشهود عدول ، وإن الذي شهدا عليه ، وهم منهما أن اتفقا (350) فلا يخرجا ، ولا يعدلا(351).**

**قال : [81/أ] لا ، ولكن أحب الي أن يخبرا أنهما عدلان إلا أنهما أوهما في كذا.**

**قال هشام : أرى أن يتفقا إذا كان هكذا,**

**قال محمد: إذا زكى المشهود عليه الشاهدين.**

**قال : أسأله اصدقا، فأن أوهما ولكنهما(352) صالحان.**

**قال : لا أقضي عليه لأنه حيث قال أوهما فلم يزكهما.**

**قال هشام : قلت لمحمد : غريب شهد ، ولا يعرف إذا سئل عنه في السر. [قال: أسالهُ عن معارفهٌ في السر] (353)، فإذا عدلوا سألتهم عنه فإن عدلوه قبلت ذلك.**

**وقال محمد : في رجل شهد عند قاضي مصر ، فلك يعرفه أحد، فقال المشهود له إن شاهدي ما يعرف إلا في مصري، فإكتب إلى قاضي مصر كذا فأنه يعرفه أو يعرف في مصره.**

**قال : يكتب له.**

**إذا سئل الرجل عن تعديل الرجل ، فإن كان هناك من يعدله سواء، وسعه أن لا يجيب فيه ، وأن أجاب فيه كان أفضل ، وإن لم يكن هناك من يجيب فيه لم يسعه إلا أن يقول فيه الحق ، وإلا فإنه هو الذي أبطل حقه.**

**وسألته : عن رجل راوضه انسان يشهد لع بالزور على دراهم ؟ فقال : ؟ اجعل لك كذا(354) درهما على أن تشهد لي بكذا، فاستزاده الشاهد حتى اتفقا، وقد اقعد الذي سأله قوماً عدولا ثم شهد له الشاهد عند ذلك القاضي(355) ، وشهد شهود عدول على مرواضته ، هل يصنع به(356) القاضي ما يصنع بشاهد الزور من العقوبة ؟**

**قال :[لا] (357)، ولكنه يسأل عنه فإن عدل أمضى شهادته ، ولا أقبل هذا لأنه من التهاتر.**

**وعن محمد : لو شهد بشهادة عند قاض بعدل ، ثم أتاه قوم(358) علانية فقالوا : أنا رأيناه أمس سكران ، أو جامع بالزنا ، أو شرب الخمر.**

**قال : أن كان شيئاً يلزمه فيه حق من حد [81/ب] ، أو مال يرده على صاحبه ، أبطلت(359) شهادته ، وإن كان إنما يراد بهذا إبطال شهادته(360)، [لا يراد بذلك حق يلزمه سألت عنه فإذا عدل قبلت شهادته] (361)، ولم التفت الى شهادتهم. وإذا أقام المدعي عليه البينة على إقرار المدعي أن شهوده شهدوا بزور ، أو أنهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه [هذا] (362) الأمر ، أو بعض ما وصفت لك من الجرح الذي لا يقبل على الشهود ، فإنه يقبل ذلك(363)، وتبطل شهادة شهود المدعي.**

**ولو قال المدعي قبله : أنا أقيم البينة على الشهود بالزنا ، أو شرب الخمر ، فأحضر شهوده ، قبلت شهادتهم ، وأمضيت الحد عليهم ، وأبطلت الشهادة الأولى ، لأنهم أوجبوا عليه حداً ، وإنما الذي لا يقبل أن يريدوا(364) أبطال الشهادة.**

**قلت : فقد مر هذا في الوجه الثاني ، وفي هذا زيادة أن إبطال الشهادة بعد إمضاء الحد.**

**قال محمد : كان أبو حنيفة يقبل تعديل الأعمى ، والمرأة ، والعبد(365)**

**وقال محمد : لا يجوز تعديل الأعمى ، ولا المرأة ، ولا العبد.**

**قال : سألت محمداً عن شاهدين عدلين [شهدا](366) عند رجل أن فلاناً هذا عدل ، هل يسعه إذا سئل عنه في شهادة(367) أن يعدلهُ ، وهو لا يعرفه ؟**

**قال : إذا كان اللذان عدلاه يعرفان التعديل ، وسعه أن يعدله ، وهو لا يعرفه(368). فقال : شهد عندي(369) شاهدان بذلك ، جاز أيضاً في قياس قول أبي حنيفة لأنه يجيز تعديل الواحد.**

**وفي قول محمد : هو معدل واحد حتى يجئ معه معدل آخر ، قلت له : فاسق أشهد رجلين على شهادته ثم صلح.**

**قال : لا يشهد الشاهدان بتلك الشهادة إلا يشهدهما ثانية [82/أ] بعدما صلح ، ولو أشهدهما ، وهو عدل ثم فسد لم(370) يسعهما أن يمضيا عليه(371).**

**وقال : لا تقبل شهادة من يجلس مجالس الفجور ، والمجانة على الشراب ، وإن لم يسكر(372)، وإذا سلم الرجل من الفواحش التي فيها الحدود ، وما يشبه ذلك من العظائم نظرنا(373) في معاصيه وفي طاعته ، فإن كان يؤدي الفرائض وأخلاق البر فيه أكثر من المعاصي قبلنا شهادته ، لأنه لا يسلم عبد من ذنب. وإذا ترك الصلاة في الجماعة والجمع استخفافاً بها أو مجانة(374)، فلا شهادة له(375)، وإن تركه على تأويل الهوى ، وكان عدلاً فيما سوى ذلك قبلت شهادته.**

**رجل شهد وهو فاسق ثم تاب وصلح قبل أن يمضي الحكم ، لا ينبغي للقاضي أن يمضي تلك الشهادة(376).**

**وقال : إذا كان مقيماً على كبيرة لا تقبل شهادته(377).**

**قلت : فإن غنى في شعر بغناء فيه فحش وهو غير ذلك ، لا بأس به.**

**قال : لا تبطل شهادته ؛ لأنه(378) إنما يحكي ذلك الغناء عن غيره.**

**وذكر إبن سماعة في نوادره : عن أبي يوسف ، قال(379) : أجيز في التزكية سراً تزكية العبد ، والمرأة ، والأعمى ، والمحدود إذا كانوا عدولاً فزكوا لي رجلاً في السر، قبلت منهم ، وأجزت قولهم ، وليست هذه شهادة أنما هذا الدين(380).**

**ولو كان عبداً يزكي رجلاً في العلانية لم(381) أقبل تزكيته ، وكذلك الأعمى ، والمحدود لا أقبل في تزكية العلانية إلا ما كنت أقبله في الشهادة ، فأما تزكية السر فإن ذلك ليس بشهادة.**

**قال أبو يوسف : لا اجيز شهادة الذمي إذا سكر.**

**قال إبراهيم : سألت محمداً عن الرجل يشهد عند القاضي ، وهو على رأس خمسين فرسخاً ، فيبعث القاضي أميناً على جعل يسأل(382) المعدل عن الشاهدين، على من يكون الجعل(383).**

**قال : [82/ب] على المدعي ، ألا ترى أن الصحيفة التي يكتب فيها قضيته عليه.**

**وقال : في رجل أعجمي صوام قوام مغفل يخشى عليه أن يلقن فيأخذ به.**

**قال : هذا أشد من الفاسق في الشهادة.**

**وسئل عن العدل في الشهادة ؟**

**قال : الذي لم يظهر منه ريبهٌ.**

**وقال : من شرب النبيذ ، ولعب بالشطرنج ، وهو متأول أقبل شهادته(384).**

**وروى أبو سعيد ، عن محمد في كتاب التزكية : أن أبا حنيفة قال : في شهود القصاص ، والحدود ، وفي شهود المال ، إذا طعن المشهود عليه فيهم لم يقبل القاضي شهادتهم حتى يعدلوا عنده سراً ، وعلانية.**

**وكذلك قال أبو يوسف ومحمد : في جميع الشهود، وان لم يطعن فيهم الخصوم, قلت قد تقدم ان الفتوى على قولهما كما صرح به في عامة(385) الكتب المصنفات.**

**قال : فإن قال المشهود عليه وهو عدل ممن يسأل عن الشهود : [هم] (386) عدول ، ولكنهم قد أوهموا في شهادتاهم.**

**قال محمد : هذا كأنه قد زكاهم واحد ، فمن قبل تزكية رجل واحد قضى بهذه الشهادة ، وهو قول أبي يوسف ، وأما في قول محمد : فإنه ينبغي للقاضي أن يسأل رجلاً آخر أيضاً، وقد مرت رواية محمد بخلاف هذا.**

**قلت : ذاك أولى لأنه مصرح فيه أنه قال : وهذا مخرج.**

**قال : واذا عدل المشهود عليه الشهود بعدما شهدوا عليه ، [ثم طعن فيهم ، لم يقبل طعنهُ وقضى عليه ، وإن كان عدلهم قبل أن يشهدوا عليه] (387) فلما شهدوا عليه طعن فيهم ، لم يقض عليه بتعديله(388) اياهم قبل أن يشهدوا عليه.**

**قال : واذا زكى الشهود واحد وردهم آخر ، لم تجز شهادتهم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، والرد أولى.(389)**

**وقال محمد : الشهادة [83/أ] موقوفة على حالها حتى يعدل أخر ، ويرد(390) اخر.(391)**

**قلت : قد تقدمت هذه في كلام الصدر الشهيد ، وقولهما أولى على ما ذكر قاضي خان في أول فتاويه(392)**

قال محمد : لا أقبل في تزكية القابلة إذا شهدت على الولادة أقل من تزكية رجلين، أو رجل وامرأتين في قول محمد ، ولا أقبل إلا ترجمة من إذا شهد مع غيره على ذلك قبلت شهادته ، ولا تقبل ترجمة الأعمى في قول أبي حنيفة وتقبل عند أبي يوسف لأنهُ يرى قبول شهادته فيما شهد عليه قبل أن يعمى**(393)**

قال أبو حنيفة : لا يجوز ترجمة المرأة في الحدود.

وقال : لا يجوز في ترجمة الزنى الى أربعه**(394)** الشهود.

قلت : وقد مرت ، وقد أثرنا ذكر جميع ما قيل ، وأن تكرر كما فعل الإمام جمال الدين الحصيري(395) ، وبهذا تبين صدق قولي في بيان القاضي الذي سُئلت عن صنيعه ، والله سبحانه وتعالى أعلم . بالصواب تماماً.

**الخـاتـمــــــة**

حاولت في هذا البحث أن أقف على جانب من جوانب الفقه الإسلامي وهي أحكام الشهادة والتزكية وحاولت أيضا أن أسرد ما إستطعتُ الى ذلك سبيلاً آراء الفقهاء وأنقله وأوضمه ما أمكنني ذلك. ويمكنني أن أخرج ببعض النتائج :

* أن المدارس الفقهية بمختلف مشاريبها قد زادت الى الجانب التشريعي خدمة جليلة بما خلفتهُ من مؤلفات قيمة حملت بين طياتها الكثير من الأحكام الفقهية وهذا تدل على مرونة هذه الشريعة وصلاحيتها لكل زمان ومكان.
* ان الدراسة التحقيقية من الدراسة المهمة التي يجب أن ينصرف الجهد إليها لأنها تبين لنا الكثير من الأحكام المستمدة وموقف الفقهاء منها وكذلك تسهم إسهاماً جاداً في المحافظة على الهوية الإسلامية وأبرز معالمها.

وذلك ان العصر الذي تحيا في ظله يعيش سبات فكري يحاول فيه اصحابه ان يبرزوا معالم تراثهم وهويتهم وترسيخ معالم وجودهم عن طريق هذا التراث.

**Abstract**

I tried in this study in its three sections (which includes two chapter, the first chapter included a definition of the author and his era, his political, social and scientific life as well as name and surname, whereas the second chapter describes the dependent version and my method in the investigation and then section) to stand on the side of the aspects of Islamic jurisprudence which is the side of the certificate, testimonial and its rulings, which is needed by everyone in his daily life.

And I tried in the academic side to show his period and his political and social, scientific and personal condition, where his name and his surname and his birth and upbringing, also the description of the dependent version shown in the investigation.

And I tried to show the position of some Jurists about the rule of sponsorship and the testimony in comparative matters, where I showed the viewpoints and evidence of jurists, and it can be concluded that :

* The jurisprudential schools have increased to the legislative side great service including the Islamic legacy of valuable works with a lot of jurisprudential provisions and this shows flexibility and validity of this law in every time and place.
* The investigative study from important study which the efforts must go to it because it shows us a lot of judgments and the position of jurists from it, as well as it contributes in keeping the Islamic identity and the most prominent landmarks because the age that it lives in live dormant intellectual when his Followers trying to highlight features of their heritage and establish the features and their presence through his heritage.

**الـهـوامــــــش**

1. سورة التوبة/الآية 122.
2. صحيح ، أخرجه البخاري في باب : من يرد الله به خيراً يفقه في الدين، حديث رقم: (71)، ومسلم في باب النهي عن المسألة، حديث رقم : (1037).
3. ينظر: عنون العنوان أو المعجم الصغير– ابراهيم بن حسن البقاعي (ت885هـ) تحقيق : حسن حبشة، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ، 1424هـ-2003م : 216 الترجمة 504، ينظر في ترجمته : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع – لشمس الدين محمد عبد الرحمن السخاوي (المتوفى سنة 902هـ)- منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت – لبنان: 6/184-188، ووجيز الكلام في الذيل على تاريخ الإسلام- لشمس الدين السخاوي، تحقيق د. بشار معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت - سنة (1416هـ-1995م): 2/859، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب – لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ( المتوفى سنة 1089هـ) – تحقيق محمود الأرناؤوط، ط1، دار ابن كثير – دمشق، 1986م: 7/326، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع – محمد بن علي الشوكاني (المتوفى سنة 1250هـ) – مطبعة السعادة – القاهرة، سنة 1348هـ : 2/45.
4. ينظر : الضوء اللامع : 184/6، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب : 7/326، والبدر الطالع : 2/45.
5. المصدر نفسه (الضوء اللامع).
6. ينظر: منية الألمعي فيما فات الزيلعي من تخريج أحاديث الهداية – للإمام موسى بن قطلوبغا – مطبوع بهامش نصب الراية – تحقيق محمد زاهد الكوثري – دار صادر– بيروت : 1/6.
7. ينظر: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين – لخير الدين الزركلي – الطبعة الثالثة – دار الملايين – بيروت (1389هـ-1969م) : 5/180.
8. ينظر ترجمة جمال الدين سودون : النجوم الزاهرة : 12/151.
9. ينظر: مقدمة الكوثري على منية الألمعي : ص6.
10. ينظر: الضوء اللامع : 6/223.
11. ينظر: النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة : 13/23، والضوء اللامع : 6/167-168-169.
12. ينظر: الضوء اللامع : 6/184.
13. ينظر: بدائع الزهور في وقائع الدهور ، تأليف محمد بن إياس الحنفي (ت940هـ) دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، سنة 1383هـ/1963م :3/97.
14. هو عز الدين محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز، ابن جماعة ، الشافعي، المفنن، المتكلم الجدلي النظار، النحوي اللغوي البياني ، الجامع لاشتات جميع العلوم، تخرج به طبقات من الخلق ، توفي سنة (819هـ). ينظر: شذرات الذهب: 139/7.
15. ينظر: الضوء اللامع 6/184.
16. ينظر الضوء اللامع : 6/185.
17. ينظر الضوء اللامع : 6/184 : 185.
18. ينظر الضوء اللامع : 6/189.
19. ينظر المصدر نفسه.
20. شذرات الذهب : 8/15.
21. الضوء اللامع : 6/189.
22. المصدر نفسه.
23. الظاهر جقمق : هو احد سلاطين دولة المماليك البرجية ، امتد حكمه من سنة (842هـ - 857هـ). ينظر: الضوء اللامع: 3/71، والأعلام : 132/2.
24. ينظر: الضوء اللامع : 6/188.
25. ينظر: الضوء اللامع : 6/189.
26. ينظر: الضوء اللامع : 1/119.
27. ينظر: الضوء اللامع : 1/234.
28. ينظر: الضوء اللامع : 2/98.
29. ينظر: الضوء اللامع : 3/100.
30. ينظر: الضوء اللامع : 4/71.
31. ينظر: الضوء اللامع : 5/324.
32. ينظر: الضوء اللامع : 5/301.
33. ينظر: الضوء اللامع : 5/288.
34. ينظر: الضوء اللامع : 5/217.
35. ينظر: الضوء اللامع : 5/167.
36. ينظر: الضوء اللامع : 6/261.
37. ينظر: الضوء اللامع : 6/39.
38. هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي ، ولد سنة (113هـ)، للهادي والمهدي والرشيد، نشر مذهب الحنفية من خلال منصبه، وألف في هذا المذهب كتباً أهمها : الخراج، واختلاف أبي نيفة وابن أبي ليلى، والرد على سير الأوزاعي، توفي سنة (182هـ). ينظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية: 2/220.
39. هو محمد بن الحسن بن فرقد، أبو عبد الله الشيباني ، ولد بواسط في العراق سنة (132هـ)، ومن المجتهدين الكبار، ومن متقدمي أصحاب أبي حنيفة الذين حفظوا علمه ودونوه، وألف في هذا المكتب كتباً، أهمها: المبسوط، والجامع الصغير، والزيادات، والسير الصغير، والسير الكبير، وعلى كتبه الاعتماد في ذلك، تولى القضاء للرشيد في الرقة، ونال عنده منزلة عظيمة، وتوفي بالري سنة (189هـ). ينظر: في ترجمته: سير أعلام النبلاء – لمحمد بن أحمد الذهبي (ت847هـ): 9/134.
40. ينظر: المبسوط – باب طعن الخصم في الشاهد: 16/157-158.
41. فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة، بغداد، د. عبد الله الجبوري، ط1، مطبعة الارشاد، 1393هـ - 1973م : 1/576.
42. ينظر: المخطوطات العربية في دور الكتب الأمريكية، مخطوطات جامعة برنستون، د. فيليب حتي بقلم كوركيس عواد، مطبعة الرابطة، بغداد، 1951م: 12-13.
43. في أ : أحكام تزكية الشهادة، وفي ب: أحكام التزكية والشهادة.
44. في ب : (ما يوجب) بحذف الباء.
45. هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي، ولد سنة (113هـ)، للهادي والمهدي والرشسد، نشر مذهب الحنفية من خلال منصبه، وألف في هذا المذهب كتباً أهمها: الخراج، واختلاف أبي نيفة وابن أبي ليلى، والرد على سير الأوزاعي، توفي سنة (182هـ). ينظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية: 2/220.
46. هو محمد بن الحسن بن فرقد، أبو عبد الله الشيباني ، ولد بواسط في العراق سنة (132هـ)، ومن المجتهدين الكبار، ومن متقدمي أصحاب أبي حنيفة الذين حفظوا علمه ودونوه، وألف في هذا المكتب كتباً، أهمها: المبسوط، والجامع الصغير، والزيادات، والسير الصغير، والسير الكبير، وعلى كتبه الاعتماد في ذلك، تولى القضاء للرشيد في الرقة، ونال عنده منزلة عظيمة، وتوفي بالري سنة (189هـ). ينظر: في ترجمته: سير أعلام النبلاء – لمحمد بن أحمد الذهبي (ت847هـ): 9/134.
47. في ب : لفظة (لا بأس).
48. ينظر: فتح القدير – كتاب الشهادات : 7 / 378.
49. الزيادة يقتضيها السياق لأنه سيأتي بالمسألتين الثانية والثالثة.
50. هو علي بن محمد بن إسماعيل، بهاء الدين الأسبيجابي السمرقندي: فقيه حنفي (ت-535هـ)، ينعت بشيخ الإسلام. من أهل سمرقند. ينسب الى اسبيجاب وهي بلدة من ثغور الترك، وبها وفاته. له كتب. منها " الفتاوى" و " شرح مختصر الطحاوي. ينظر في ترجمته: الجواهر المضية طبعة الرسالة: 2/591؛ طبقات الحنفية لابن الحنائي: 2/141, وفي هامشها مصادر ، الأعلام للزركلي: 4/329، ومعجم المؤلفين : 7/183.
51. للإمام أبي عبد الله محمد بن رمضان الرومي، شرح به مختصر القدوري، وهو شرح جامع لكثير من الفروع الفقهية، وقد فرغ منه مؤلفه رحمه الله سنة (616هـ). ينظر في ترجمته: تاج التراجم: 260 ؛ وكشف الظنون : 2/1634.
52. والفتاوى الكبرى هي للإمام، الصدر الكبير، الشهيد، حسام الدين : عمر بن عبد العزيز الحنفي. المتوفى سنة (536هـ) ينظر كشف الظنون : 2/1228.
53. هو محمد بن محمود بن محمد تاج الدين ابو المفاخر السديدي الزوزني, شرح المنظومة وزاد عليها، وشرح الزيادة، وسماه ملتقى البحار في منتقى الأخبار. ينظر في ترجمته: الجواهر المضية : 2/132؛ وتاج التراجم : 278.
54. قاضي خان: صاحب الفتاوى الخانية، لقاضي خان، فخر الدين حسن بن منصور الاوزجندي الفرغاني الحنفي (ت572هـ)، وهي مطبوعة تصوير أعلى هامش الفتاوى الهندية في المطبعة الكبرة الأميرية – ببولاق – مصر، ط3، 1393هـ - 1973م.
55. هو مختار بن محمود بن محمد الزاهدي ابو الرجاء الغزميني، الملقب نجم الدين كان من كبار الأئمة وأعيان الفقهاء : شرح القدوري شرحاً نفيساً نافعاً، وله (القنية) وغيرها (ت658هـ). ينظر في ترجمته : تاج التراجم: 295؛ وطبقات الحنفية: 2/216؛ والفوائد البهية: 349.
56. الكافي ، في شرح الوافي ؛ للإمام حافظ الدين النسفي (ت-710هـ). ينظر : كشف الظنون: 2/1378.
57. للإمام علي بن أبي بكر المرغيناني صاحب الهداية (ت593هـ)، وتصانيفه كلها مقبولة معتمدة كما يقول الإمام اللكنوي في الفوائد البهية: 232، وفي تاج التراجم: 207، قال: وله كتاب مختار مجموع النوازل، وهو كتاب جمع فيه ما اختاره من مسائل الهداية وغيرها، ينظر : كشف الظنون. 2/1624.
58. هو محمود بن صدر الشريعة الأول عبيد الله المحبوبي الحنفي (ت673هـ) – صاحب كتاب وقاية الرواية في مسائل الهداية، وهو محمود بن عبيد الله بن محمود, له شرح الهداية المسمى بالكافية، ومختصر الهداية المسمى بالوقاية، ينظر: تاج التراجم، طبعة دار المأمون : 250.
59. هو مسعود بن أحمد بن برهان الإمام العلامة صدر الشريعة (ت-747هـ)، كان جامعاً للفضائل الجليلة، والمناقب الكثيرة، ينظر في ترجمته: الجواهر المضية في طبقات الحنفية: 2/167؛ والإعلام ؛ للزركلي 4/197.
60. والاختيار لتعليل المختار للمؤلف: عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي البلدجي، مجد الدين أبو الفضل الحنفي (المتوفى: 683هـ) عليها تعليقات: الشيخ محمود أبو دقيقة، مطبعة الحلبي – القاهرة (وصورتها دار الكتب العلمية – بيروت، وغيرها)، 1356هـ-1937م.
61. هو عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازه، برهان الأئمة حسام الدين المعروف بـ (الصدر الشهيد) الإمام ابن الإمام، والبحر ابن البحر. كان مبرزاً في المعقول والمنقول رزق الشهادة سنة (536هـ) صنف الفتاوى الصغرى، والكبرى، والواقعات وغيرها. ينظر في ترجمته: الجواهر المضية: 1/391، طبقات الحنفية: 2/127.
62. وهو تصحيف.
63. في ب (التزكية). الزيادة من عندنا.
64. في أ : (أمين من أمين البلدة)، وهو سهو، وما أثبتاه عن : ب.
65. في ب : (جائزي)، ولا يصح.
66. في أ : (جائز).
67. ينظر؛ المحيط البرهاني ، الفصل (21) : 8/95.
68. في ب : زيادة قوله (وحال غيبتهم)، وهو سهو لأنها ذكرت قبلها.
69. الزيادة من : ب.
70. في ب : (التزكية)،
71. تكررت عبارة في أ : من قوله (فيجب أن يزكيه في العلانية...إلى قوله...لا يقطع الشركة من كل وجه) مرتين.
72. في ب : (الشهود).
73. في أ: (سراً لأحداً) بزيادة العبارة (لاحدا) صهواً، ولم ترد هذه العبارة في ب.
74. ينظر البحر الرائق : 7/64.
75. المبسوط – شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي (ت490هـ)- باب شهادة الزور وغيرها: 16/145-146.
76. لفظة (أمية) ليست في : ب.
77. هو شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم معاوية بن عامر بن الرائش بن الحارث بن مُعَاويَة ابن ثور بن مرتع بن كندة الكندي. أبُو أمية الكوفي القاضي. ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، باب الشين، من أسمه شريح: 12/436.
78. ينظر: الكنى والأسماء للدولابي: 3/1128، برقم (1967)، باب حرف الهاء، من كنيته أبو هاشم أبو هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية.
79. في ب ، (كان هذا الشاهد).
80. في ب : (قدمت).
81. الزيادة من : ب.
82. في ب : (به قال) بزيادة لفظه (به).
83. المبسوط – باب طعن الخصم في الشاهد: 16/158.
84. في أ : (فيهم)، وما أثبتاه يقضيه السياق.
85. في أ : (الشهادات) وما أثبتاه عن : ب.
86. في أ : (الشهادات).
87. في أ : (الاختلاف) ، وهو سهو.
88. ينظر شرح فتح القدير – كتاب الشهادات: 7/378.
89. في أ : (الفرق)، وهو تصحيف، وما أثبتناه عن: ب، وعن الحديث في (القرن)، حلية الأولياء، وطبقات الأصفياء: 4/172، عمدة القاري شرح صحيح البخاري: 14/180.
90. أخرجه الإمام مسلم في صحيحه -4/1962 برقم (2533) عن طريق قتيبة بن سعيد، عن هناد بن السري، قالا: حدثنا أبو الأحوص، عن منصور، عن ابراهيم بن يزيد، عن عبيدة السلماني. عن عبد الله.
91. الزيادة من : ب.
92. في أ : لفظة (قال)، وما أثبتناه عن : ب، ومن سياق الكلام.
93. الزيادة من : ب.
94. في أ : (لأن)، وما أثبتناه عن : ب.
95. الزيادة من : ب.
96. في أ : (قد أن)، وهو سهو، وما أثبتناه عن : ب.
97. في أ : (فلا يثبت) ، وما أثبتناه عن : ب.
98. الزيادة من : ب.
99. ينظر: فتح القدير – كتاب الشهادات : 7/378.
100. في أ : (ولا أصلاح)، وما أثبتناه عن : ب.
101. في ب: (ما لمي يكن وهو الأخذ بالشفقة والحق لم يكن ثانياً كالملك الثابت).
102. ينظر: المبسوط – كتاب أدب القاضي: 16/63؛ وفتح القدير، كتاب الشهادات: 7/377.
103. في أ : (إلا ما أحله أو --- عليه) وما أثبتناه عن : ب. ينظر: - مصنف ابن أبي شيبة: 4/325 برقم (20657) عن طريق ابو بكر، عن عبد الرحيم بن سليمان، عن حجاج، عن، عمر بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وسنن الدار القطني الكيرى، والصغرى، وسنن الدارقطني – كتاب عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) الى أبي موسى الاشعري: 5/367،369 برقم (4471، 4472)، والسنن الصغير للبيهقي 4/173 برقم (3343)، والسنن الكبرى للبيهقي: 10/333. برقم (20830)، ومعرفة السنن والآثار معرفة السنن والآثار– لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، (ت458هـ)، تحقيق : د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار الوفاء، القاهرة، ط1، 1412هـ-1991م – كتاب الشهادات : 14/317 برقم (20113).
104. الزيادة من : ب.
105. لفظة : (حجة) ليست في : ب.
106. في أ : (احتساباً من الشهود خوفاً)، وما أثبتناه عن : ب.
107. في ب : (منهم).
108. في ب : (غير مضطر).
109. الزيادة من : ب.
110. في أ : (تصرفاً) ، وما أثبتناه من : ب.
111. في أ : (عن هذا الستر) ، وما أثبتناه من : ب.
112. المبسوط – كتاب الشهادات: 16/114-115.
113. لفظة : (قد) سقطت من : ب.
114. الإمام ابو بكر أحمد بن عمر بن مهير الشيباني المعروف بالخصاف (ت261هـ) نم كتابه (أدب القاضي) الذي رتبهُ على مائة وعشرين باباً، وهو كتاب جامع، غاية في ما في الباب ونهاية مأرب الطلاب ولذلك تلقوه بالقبول وشرحه فحول أئمة الفروع والأصول منهم : الإمام برهان الأئمة المعروف بالحسام الشهيد. كشف الظنون 1:26، وتاج التراجم : 97.
115. في ج : (إلا العذر)، ينظر : المبسوط : 16/121.
116. ينظر: مصنف إبن أبي شيبة – كتاب البيوع والأقضية – مالعدل في المسلمين: 4/424. برقم (21745) عن طريق أبو بكر، عن وكيع، عن، مسعر، عن حبيب.
117. ينظر: مصنف ابن أبي شيبة – كتاب البيوع والأقضية – من قال لا تجوز شهادة العبد : 4/293 برقم (20286) عن طريق ، حفص بن غياث، بن حجاج، عن عطاء، عن أبن عباس (رضي الله عنه).
118. ينظر: المبسوط – باب من لا تجوز شهادته : 16/124.
119. ينظر: المبسوط – باب من لا تجوز شهادته : 16/129.
120. ينظر: السنن الصغرى للبيهقي – كتاب الشهادات – باب العلم بالشهادة: 4/150 برقم (3300) عن طريق أبو حازم الحافظ، عن أبو الفضل بن خميرويه، عن أحمد بن نجدة، عن سعيد بن منصور، عن سفيان، عن الأسود بن قيس العنزي، سمع قوماً يقولون : إن علياً (رضي الله عنه): " رد شهادة أعمى في سرقة لم يجزها ". ينظر فتح القدير، باب من تقبل شهادته : 7/299.
121. ينظر: مصنف ابن أبي شيبة – كتاب البيوع والأقضية – في شهادة الأقلف: 5/21 برقم (23333) عن طريق أبو بكر، عن أبو أسامة، عن سعيد، عن قتادة، عن حيان، عن جابرين زيد، عن ابن عباس (رضي الله عنه)، ينظر البحر الرائق، باب من تقبل شهادته 7/96، والاقلف : (قلف) قلفا لم يختن أو عظمت قلفته فهو أقلف الكبير الذي ترك الختان بغير عذر, ينظر: المعجم الوسيط ، باب القاف :2/756.
122. في أ : (فلم يعلم)، وما أثبتناه عن : ب.
123. ينظر: المبسوط – باب من لا تجوز شهادته : 16/125.
124. هو احمد بن علي ابو بكر الرازي المعروف بالجصاص (ولد 305هـ)، تفقه على ابي الحسين الكرخي، وكان مشهوراً بالزهد والورع له : أحكام القرآن ، وشرح مختصر الكرخي، وشرح مختصر الطحاوي، وله كتاب في الاصول، وشرح الجامعين لمحمد بن الحسن (370هـ). ينظر في ترجمته: الجواهر المضية: 1/84، وتاج التراجم :96، وطبقات الحنفية : 2/48.
125. ينظر: فتاوى قاضيخان: كتاب الشهادات : 2/439 ، 440.
126. في ب : (وغيره) ، ولا يصح ذلك لأنهم جماعة.
127. في أ : (أبي حنيفة) بإسقاط اللام، وما أثبتناه عن : ب.
128. في ب : (وأن طعن).
129. في ب : سقطت عبارة من قولهُ (وكان له أن يقتضي ... لقوله فيما يثبت مع الشبهات).
130. في ب : (وهو كما علمنا).
131. ينظر: المبسوط – باب طعن الخصم بالشاهد : 16/158.
132. الزيادة من : ب.
133. في أ : (قالوا).
134. ينظر: المبسوط – كتاب الشهادات : 16/113.
135. الزيادة من : ب.
136. ينظر: المبسوط – كتاب الشهادات : 16/113.
137. في ب : (عن المزكي) . تنظر ؛ الفتاوى الهندية باب/12 في الجرح : 3/527.
138. في ب : (لا ثبات).
139. ينظر: المبسوط – باب من لا تجوز شهادته : 16/121.
140. في ب : (في هذا الكتاب)، ينظر : المبسوط للسرخسي – كتاب أدب القاضي : 16/88.
141. الزيادة من : ب.
142. ينظر: الجامع الصغير – للإمام محمد بن الحسن الشيباني (ت189هـ)، تحقيق: د. بونيو كالن – دار ابن حرم ، بيروت ، ط1، سنة 1432هـ/2011م : باب القضاء في الشهادة، ص196.
143. تكررت عبارة (عن الشهود) في أ : مرتين، تتمة قول محمد من الجامع الصغير مطبوعاً مع ترجمة النافع الكبير ص: 320 جاءت بلفظ (ومن رأى أن يسأل عن الشهود لم يقبل قول الخصم إنه عدل حتى يسأل عن الشهود).
144. الزيادة من : ب.
145. في أ : (بوجوب) ، وفي ب: (يجوب) ، وما أثبتناه من عندنا.
146. في أ : (أقرارٌ)، وهو سهو ، وما أثبتناه عن : ب.
147. ينظر: المبسوط – باب طعن الخصم بالشاهد: 16/158.
148. في أ : (بجواز) ، وهو تصحيف.
149. ينظر: المبسوط – باب طعن الخصم بالشاهد 16/158.
150. ينظر: المبسوط – كتاب الشهادات: 16/113و114.
151. في أ : (أخطأ)، وهو سهواً، وما أثبتناه عن : ب.
152. ينظر: المبسوط – باب من لا تجوز شهادته : 16/131.
153. في أ : (الشهاد) ، وهو تصحيف.
154. ينظر: المبسوط – كتاب الشهادات : 16/113:112.
155. الزيادة من : ب.
156. ينظر: المحيط البرهاني، الفصل الحادي والعشرون : 8/96.
157. ينظر: المبسوط – كتاب الشهادات: 16/113:112/ وباب من لا تجوز شهادته: 16/126.
158. في أ : (بلفظ)، وما أثبتناهُ عن : ب، والمحيط البرهاني ج :8/96.
159. ينظر: المبسوط – كتاب الشهادات: 16/113 و127و158.
160. ينظر: المحيط البرهاني، الفصل الحادي والعشرون : 8/96.
161. جملة : (فتعتبر بالشهادة) سقطت من ب.
162. في ب : (والإثبات) ، وهو تصحيف.
163. في أ : (في الشهادة).
164. ينظر: المبسوط – كتاب الشهادات: 16/114:113.
165. في أ، ب : (ولكنها)، وما أثبتناه من عندنا، لأن لفظة (التزكية والترجمة) بالمثنى.
166. ينظر: المحيط البرهاني، الفصل الحادي والعشرون : 8/96.
167. في ب : (من حيث أنهما شرط شهادة معنى) بزيادة كلمة (شرط).
168. الزيادة من : ب.
169. في ب : (في الشرائط).
170. ينظر: المحيط البرهاني، الفصل (21) : 8/96، وفيه لفظة: (الاجارات) بدلاً من (الاخبارات).
171. في ب : (ولأنها تتفرع).
172. في ب : (من ولايته).
173. في أ : (فإن البصر).
174. الزيادة من : ب.
175. ينظر: المبسوط – كتاب الشهادات – باب من لا تجوز شهادته: 16/129.
176. في أ : (دال) ، وما أثبتناه عن : ب.
177. ينظر: المحيط البرهاني ، الفصل الحادي والعشرون : 8/96.
178. ينظر: المبسوط – كتاب الشهادات : 16/114.
179. المصدر السابق.
180. ينظر: المحيط البرهاني ، الفصل الحادي والعشرون : 8/105.
181. في أ : (الواجب) ، والتصحيح من : ب.
182. ينظر: المحيط البرهاني، الفصل الحادي والعشرون : 8/105.
183. في أ : (سبب العدالة)، وهو تصحيف، وما أثبتناهُ عن : ب.
184. قوله (وحقوق العبادة وقول الواحد حجة في أمور الدين) سقط من : ب.
185. ينظر: المبسوط – كتاب الشهادات : 16/113.
186. في أ : (تعديل الترجيح)، وهو سهو.
187. كلمة : (إذا) سقطت من : ب.
188. الزيادة من : ب.
189. في أ : (يقف)، ومابين القوسين زيادة من : ب.
190. ينظر: المبسوط – كتاب الشهادات : 16/113.
191. في أ : (وهذا).
192. في ب : (الواجب)، وهو تصحيف.
193. في ب : (قضاء بغير العدالة).
194. ينظر: المبسوط – كتاب الشهادات : 16/114.
195. قولهُ (وخير الأثنين جعل حجتهُ في جميع الأحكام) سقط من : ب.
196. في أ : (لا يسأل)، وفي ب: (لا يساوي)، وما أثبتناهُ من عندنا.
197. في أ : (فالجرح الأول) ، وما أثبتناهُ عن : ب.
198. الزيادة من : ب.
199. في ب: (أثنين) بحذف الألف واللام.
200. في أ : (فلان الترجح بها ما كان...)، وما أثبتناه عن : ب.
201. ينظر: المبسوط – باب من لا تجوز شهادته 16/128.
202. وردت عبارة في أ : على الصورة الآتية (لأن عدم كونهُ محدوداً في القذف لا يصح لأن عدم كونه محدوداً في القذف شرطٌ)، وهو تكرار، والتصحيح من : ب.
203. الزيادة من : ب.
204. ينظر: المبسوط – باب من لا تجوز شهادته : 16/129-130.
205. الزيادة من عندنا.
206. ينظر: المبسوط – باب طعن الخصم في الشاهد : 16/157-158.
207. الزيادة من : ب. ينظر: المحيط البرهاني، الفصل الحادي والعشرون: 8/107.
208. لفظة : (عليه) ليست في :ب.
209. في ب : (منهم),
210. الزيادة من : ب.
211. في أ : (وفي) بزيادة الواو.
212. في أ : (أو لا على غيره) يااستعمال (أو) بدلاً من الواو.
213. عبارة (لا شهادة لفلان عندنا على هذا، ولا على غيره... أو على إقرارهم أنهم قالوا إن المدعي مبطل في هذه عندنا مع هذه ولا على غيره) سقطت من: ب.
214. في أ : (لم يحضر).
215. الزيادة من : ب.
216. لفظة (أنهم) سقطت من : ب.
217. في أ : لفظة (كذلك)، وما أثبتناه عن : ب.
218. الزيادة من : ب.
219. في ب : (ودفعت لهم).
220. في أ : (أنه استأجر)، وفي ب.
221. الزيادة من : ب.
222. ينظر: المبسوط – كتاب الرجوع عن الشهادة: 16/179-181.
223. في ب : (ففي الوجه الأول وهو الجرح المجرد الذي لا يدخل تحت حكم الحاكم).
224. ينظر: المحيط البرهاني : 8/108.
225. الزيادة من ب ، ومن كتب الترجمه : وهو (محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى). ترجمة.
226. ينظر المحيط البرهاني : 8/108.
227. في ب : (وفي الوجه).
228. ينظر المحيط البرهاني : 8/108.
229. ينظر: شرح الجامع الصغير– للإمام عمر بن مازة البخاري (ت365هـ) – باب القضاء في الشهادات ، ص281.
230. ينظر (يحال على شرح ادب القاضي) المحيط البرهاني، الفصل (21) : 8/108.
231. الزيادة يقتضيها السياق، وفي ب : (أن) ، وهو تصحيف.
232. المبسوط – كتاب الشهادات – باب الاستحلاف: 16/116-117، وكتاب الدعوى: 17/35.
233. في ب : (حتى يصير).
234. الزيادة من : ب.
235. الزيادة من عندنا.
236. في أ : (وقد تقبل)، وليس ذلك صحيحاً، وما أثبتناه عن : ب.
237. في أ: (هذه)، وما أثبتناه عن : ب، ومن سياق الكلام لقوله غير سديد.
238. في أ : (ثم وتم).
239. تكررت عبارة (محدودون في قذف تقبل كذا لو أقام البينة على أنهم ...) في ب: مرتين.
240. ينظر: المبسوط – باب شهادة الزور : 16/148-149، وتبيين الحقائق، باب من تقبل شهادته : 4/228.
241. هو : ابن أحمد بن عبد الله القاضي، أبو العلاء الأستوائي، النيسابوري الفقيه، فقيه خراسان شيح الحنفية ورئيسهم، وقاضي نيسابور (ت:432هـ)، ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء ط الحديث 13:/186. وقد صنف كتاباً سماه (الاعتقاد) ينظر كشف الظنون : 3/1393.
242. ينظر: المحيط البرهاني ، الفصل الحادي والعشرون : 8/108.
243. في ب : (فاعله).
244. جزء من اية النور : 19.
245. والجملة (وهي ضرورة) سقطت من : ب.
246. الزيادة من : ب.
247. في ب : (بخلاف أنهم).
248. الزيادة من : (ب).
249. ينظر: المحيط البرهاني ، الفصل (21) : 8/108.
250. في ب : (على أنهم) بزيادة الحرف (على).
251. في ب : (للفاحشة).
252. في أ : (شهدوا فلم يكن فاسقاً وبخلاف ما إذا شهد) بحذف بعض الكلام ، وفي ب: (شهدوا فلم يكن فاسقاً وبخلاف ما إذا شهدوا).
253. الزيادة من : ب ، ينظر : المحيط البرهاني ، الفصل : (21) : 8/109.
254. في ب : (ذلك).
255. ينظر: المحيط البرهاني ، الفصل (21) : 8/109.
256. الزيادة من : ب.
257. الزيادة من : ب.
258. في أ : (جميعاً)، وما أثبتناه عن : ب.
259. في أ : (يراد ويتصنع)، وما أثبتناهُ عن : ب، ينظر، المحيط البرهاني، الفصل: (21) : 8/100.
260. عبارة (إلا أنهُ وصف) تكررت في : أ مرتين.
261. في : (تسعى)، وهو تصحيف، وما أثبتناه عن : ب.
262. في أ : (يسعهُ أن تعدله أنت) ، وفي ب : (يسعهُ أن)، وما أثبتناهُ من عندنا.
263. ينظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق : 7/66.
264. في أ : (محضر) ، وما أثبتناهُ عن : ب.
265. الزيادة من : ب.
266. في أ : (يعدلا)، وما أثبتناه عن : ب.
267. في أ : (يعدلون) ، ولا يصح ذلك لأن الضمير يعود على أثنين كما ، وهو مثنى.
268. في أ : (لا يقبل ذلك في المسألة مسألة السر) ، وهي عبارة غير مستقيمة، وما أثبتناهُ عن : ب.
269. ينظر : البحر الرائق : 7/99.
270. في أ : (صاحب كذا، وكذا الشيء)، وفي ب : (صاحب هذا الشيء)، وما أثبتناه من عندنا.
271. في ب : (قبل)، ينظر : المحيط البرهاني، الفصل : (21) : 8/106.
272. في أ : (قالوا) ، وما أثبتناه عن : ب.
273. في أ : (منهم)، وما أثبتناهُ عن : ب.
274. الزيادة من عندنا.
275. في ب : (ما كان) بسقوط حرف (الباء).
276. في ب : (كان فيه).
277. في أ : (رد منها)، وما أثبتناهُ عن : ب.
278. الزيادة يقتضيها السياق.
279. في أ : (وقالوا)، وما أثبتناهُ عن : ب.
280. في ب : (الشهود).
281. في ب : (أخبراني به) بزيادة لفظة (به).
282. (أنشقا) كذا في أ ، وفي ب: (أتسقا).
283. في ب : (فعدلا).
284. في ب : (سألهما).
285. الزيادة من : ب.
286. في أ : (قال) ، وما أثبتناهُ عن : ب.
287. في ب : (أجري).
288. المبسوط – باب طعن الخصم في الشاهد : 16/157-158.
289. الزيادة من : ب.
290. الزيادة من عندنا.
291. في ب : (حر الأصل)
292. المبسوط باب طعن الخصم في الشاهد 16/158.
293. هو هشام بن عبيد الله الرازي تفقه على أبي يوسف ومحمد، ومات محمد في منزله بالري ودفن في مقربته ومن تصانيفه : النوادر، وصلاة الأثر. ينظر في ترجمته: الجواهر المضية : 2/205، والفوائد البهية : 223.
294. الزيادة من : ب.
295. في أ ، ب : (قالا) ، وما أثبتناهُ من عندنا.
296. في ب : (سألتهما).
297. قاضي بغداد ، العلامة ، أبو عبد الله محمد بن سماعة بن عبيد الله بن هلال التيمي، الكوفي، صاحب أبي يوسف، ومحمد (ت:233هـ). ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء ط الحديث : 9/49، والجواهر المضية :2/58.
298. ينظر: الاختيار لتعليل المختار: 2/148، باب، فصل ردت شهادته لمانع ثم زال هل تقبل شهادته.
299. الزيادة من : ب.
300. الزيادة من : ب.
301. الزيادة من : ب.
302. في أ : (على صلاة) .
303. الزيادة من : ب.
304. في ب : (يشغل).
305. المبسوط - باب من لا تجوز شهادته : 16/131-132 و 135-136.
306. في ب : (سأل).
307. في ب : (النبي).
308. في ب : (فأنهُ لا أقبلهُ).
309. في ب : (يظن به ذلك) بالتقديم ، والتأخير.
310. ينظر: الفتاوى الهندية، باب، الفصل الثاني، فيمن لا تقبل شهادته لفسقه: 3/468.
311. في ب : (عدلت البينه عليه)، ينظر: المحيط البرهاني، الفصل (22) : فيما ينبغي للقاضي أن يضعه على يدي عدل، وما لا يضعه : 8/110.
312. هو هشام بن عبيد الله الرازي، وله كتاب في النوادر بسمى بأسمه، وهو نوادر هشام: وهي المسائل المروية عن الأئمة (أبي حنيفة، وابي يوسف ومحمد) في غير كتب طاهر الرواية بروايات غير ظاهرة ولا ثابتة، ومن كتب النوادر : الكيسانيات، والجرجانيات، والرقيات، ونوادر ابن هشام ونوادر ابن سماعة، ونوادر ابن رستم. ينظر كشف الظنون : 2/1281-1282.
313. الزيادة من : ب.
314. الزيادة من : ب. وينظر : البحر الرائق – كتب الشهادات – شرط لجميع أنواعها لفظ اشهد بالمضارع الشهادة: 7/66.
315. الزيادة من عندنا. وينظر: المحيط البرهاني: فصل (21): 8/98.
316. في ب : (لا نعلمهُ) ، وهو سهو .
317. في أ : خيرٌ ، وما أثبتاهُ عن : ب.
318. ابراهيم بن رستم ، ابو بكر ، المروزي، احد الأعلام تفقه على محمد بن الحسن وروى عنه النوادر، وعرض عليه المأمون القضاء فامتنع (ت211هـ). ينظر في ترجمته : تاج التراجم : 86 ، وطبقات الحنفية : 1/267.
319. في أ : (خيرٌ)، وهو سهو، وما أثبتناهُ عن : ب.
320. لفظة : (على) سقطت من : ب.
321. الزيادة من : ب.
322. ينظر، الاختيار لتعليل المختار فصل ردت شهادته لمانع ثم زال هل تقبل شهادته: 2/148.
323. في أ : (محمدٌ)، وما أثبتناه عن : ب، وقواعد الإعراب.
324. لفظة : (من) سقطت من : ب.
325. في أ : (خيرٌ) بالرفع، وما أثبتناهُ عن : ب، ومن قواعد الإعراب.
326. في ب : (ما عدا بيع).
327. في ب : (وجه شبهة) ، وفي ج : (وجه الشبهة).
328. في ب : (وسألت).
329. في أ : (ولا يكون) بالواو بدلاً من (أو).
330. الزيادة من : ب.
331. ينظر: الاختيار لتعليل المختار : 2/148.
332. الزيادة من : ب.
333. ينظر: فتح القدير– كتاب الحج: 2/414، والمحيط البرهاني، فصل/6 في شهادة الرجل على فعل من أفعال أبنه : 8/341.
334. في أ : (خيرٌ) بالرفع، والتصحيح من ب.
335. في أ : (فإذا محمد) ، وفي ب : (فان محمداً).
336. لفظة (عرف) ليست في : ج.
337. في أ : (أسمهُ)، وما أثبتناهُ عن : ب.
338. في أ : (فإن لم يكن كذلك)، وما أثبتناهُ عن : ب.
339. في ب : (ثم شهد بشهادة).
340. المبسوط – باب من لا تجوز شهادته: 16/135.
341. ينظر: المحيط البرهاني، الفصل (21) : في الجرح والتعديل: 8/101.
342. في ب : (شركهم).
343. في أ : (فلم يوجه القاضي)، وما أثبتناهُ عن : ب.
344. لفظة (أسلم) تكررت في : ب مرتين.
345. المبسوط – باب من لا تجوز شهادته : 16/135.
346. في أ : (أسألت الشاهدان) ، وما أثبتناه عن: ب، وقواعد اللغة.
347. ينظر: المحيط البرهاني ، الفصل (21) : في الجرح والتعديل: 8/101.
348. الزيادة من : ب.
349. ينظر؛ المحيط البرهاني، الفصل (21): في الجرح والتعديل: 8/101.
350. في أ : (أن يقفا) ، وما أثبتناه عن : ب.
351. المبسوط – باب من لا تجوز شهادته : 16/136.
352. في أ : (أو هما وليهما كأن قال لا أفضي عليه).
353. الزيادة من : ب.
354. في أ : (هذا درهما).
355. في : (عندك ذلك القاضي).
356. في أ : (هل يصنع به عند القاضي) بزيادة (عند).
357. الزيادة من عندنا.
358. في ب : (قول).
359. ينظر؛ البحر الرائق : 7/65.
360. تكررت عبارة (وان كان إنما يراد بهذا أبطال شهادته) في أ : مرتين.
361. الزيادة من : ب.
362. الزيادة من : ب.
363. لفظة (ذلك) ليست في : ب.
364. في ب : (يردوا).
365. في ب : (المرأة، والأعمى، والرجل) بالتقديم والتأخير: ينظر: المحيط البرهاني: 8/98.
366. الزيادة من : ب.
367. في ب : (شهادتهُ).
368. ينظر؛ المحيط البرهاني : 8/103.
369. في ب : (وسعهُ أن يعدلهُ ولا يخبر، وأن أخبر فقال شهد عنهُ شاهدان).
370. في ب : (لا يسعهما).
371. في أ : (عليهما).
372. ينظر المحيط البرهاني 8/314
373. في ب : (ثم نظر في).
374. في أ : (ومجاناً)، وما أثبتناه عن : ب.
375. ينظر؛ البناية شرح الهداية، شهادة من ترك الصلاة في الجماعة استخفافاً: 9/156.
376. ينظر؛ المحيط البرهاني، : 8/101.
377. المبسوط – باب من لا تجوز شهادته : 16/132.
378. في أ : (لا أنما).
379. ينظر؛ المحيط البرهاني : 8/98.
380. في ب : (أنما كان هذا الدين).
381. في ب : (لهُ).
382. لفظة (يسأل) سقطت من : ب.
383. في أ : (على من يكون الحل)، وهو تصحيف، وما أثبتناهُ عن : ب.
384. المبسوط – باب من لا تجوز شهادته: 16/131.
385. في ب : (غاية)، وهو تصحيف.
386. الزيادة من : ب.
387. الزيادة من : ب.
388. في أ : (تعديله) بسقوط حرب (الباء)، وما أثبتناه عن : ب.
389. ينظر؛ المحيط البرهاني : 8/150.
390. في ب : (ويردهُ).
391. ينظر؛ المحيط البرهاني : 8/105.
392. المصدر نفسه.
393. المبسوط – باب من لا تجوز شهادته : 16/129.
394. في ب : (إلا الأربعة كالشهادة)، ينظر ، الجامع الصغير، وشرحه النافع الكبير، باب الوطء الذي يوجب الحد ، وما لا يوجبه ص : 258.
395. المبسوط – باب من لا تجوز شهادته : 16/126.
396. هو الشيخ الإمام العلامة شيخ الحنفية جمال الدين أبو المحامد محمود بن أحمد بن عبد السيد البخاري الحصري التاجري، الحنفي. تفقه ببخارى وبرع (ت636هـ) درس، وناظر، وأفتى، وتخرج به الأصحاب، وسكن دمشق، وولي تدريس النورية، من تصانفيه، كتاب في الفتاوى أسمهُ ‘‘ خير مطلوب في العلم المرغوب‘‘، ألفه للملك ناصر داود: ينظر: سير أعلام النبلاء ط الحديث – الحصيري البرزالي : 16/313 ، والجواهر المضية : 1/54.

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **ت** | **الاســـــــــــــــــــم** | **ص** |
| 1 | ابو يوسف |  |
| 2 | محمد |  |
| 3 | الاسبيجابي |  |
| 4 | الزوزني |  |
| 5 | قاضي خان (فخر الدين حسن بن منصور) |  |
| 6 | ابو الفضل الموصلي |  |
| 7 | الصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز الحنفي |  |
| 8 | محمد (شمس الدين ابو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي) |  |
| 9 | شريح |  |
| 10 | ابو حنيفة |  |
| 11 | محمد بن الحسن الشيباني |  |
| 12 | عمر بن الخطاب |  |
| 13 | الخصاف |  |
| 14 | محمد بن ابي بكر الصديق |  |
| 15 | حبيب بن ابي ثابت |  |
| 16 | علي بن ابي طالب |  |
| 17 | ابن عباس |  |
| 18 | ابن ابي ليلى |  |
| 19 | ابن سماعة التيمي الكوفي |  |
| 20 | ابراهيم بن رستم المروزي |  |
| 21 | جمال الدين الحصيري |  |

**ثبـــــــت الأعـــــــلام**

**ثبــــت الأحاديــــــــث**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **ت** | **الحــــــــــديث** | **ص** |
| 66 | خير القرون الذي انا فيهم |  |
| 67 | المسلمون عدول بعضهم على بعض |  |

**ثبـــــت الآيات**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **ت** | **اســـــــــــم الســــــورة** | **ص** |
|  | إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آَمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ  (النور : 19) |  |

**قائمـــة المصادر والمراجــــــــــع**

|  |  |
| --- | --- |
| **ت** | **المصادر والمراجــــــع** |
| 1 | الآثار– للإمام محمد بن الحسن الشيباني ، (ت 189هـ)، تحقيق : خالد العواد ، دار النوادر ، ط1 ، وقفية الميزيني ، الكويت ، 1429هـ-2008م. |
| 2 | أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية – سعدي بن سعدي الهاشمي ، رسالة ماجستير ، المدينة المنورة السعودية ، ط1، 1402هـ. |
| 3 | الأجناس – احمد بن محمد بن عمر أبو العباس الناطفي ، (ت 446هـ) من مخطوطات ملا جلبي ، تركيا ، رقم 65. |
| 4 | أحكام القرآن – للإمام أبو بكر أحمد الرازي المعروف بالجصاص ،(ت370هـ)، راجعه صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1421هـ - 2001م. |
| 5 | الاختيار لتعليل المختار – عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي، (ت 683هـ)، تعليق عبد اللطيف محمد عبد الرحمن، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط3 ، 1426هـ - 2005م. |
| 6 | الاستذكار الجامع للمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيها تضمنت الموطأ في معاني الرأي والآثار– أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، (ت 463هـ) ، تعليق سالم حسن عطا ومحمد علي معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1421هـ - 2000م. |
| 7 | الأصل – لأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني ، (ت189هـ) ، تعليق الفقهية أبو الوفاء الأفغاني ، مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الهند ، ط2 ، 1386هـ-1996م. |
| 8 | الأصل – محمد بن الحسن الشيباني ، (ت 189هـ) ، مخطوط – مكتبة راشد أفندي ، تركيا ، رقم (325-1). |
| 9 | الأعلام قاموس تراجم الأشهر الرجال والنساء من العرب والمستغربين والمستشرقين – لخير الدين الزركلي ، الطبعة الثالثة ، دار الملايين ، بيروت ، 1389هـ ، 1969م. |
| 10 | الأم – للإمام أبي عبد الله محمد بن أدريس الشافعي القرشي ، (ت204هـ) ، دار أحياء التراث العربي ، تحقيق : علي محمد وعادل أحمد، ط1 ، 1422هـ-2000. |
| 11 | الايثار لمعرفة رواة الآثار– ابن حجر العسقلاني ، (ت 852هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1413هـ-1993م. |
| 12 | الايضاح في علوم الحديث – دكتور مصطفى الخن ، دار الكلم الطيب ، دمشق ، ط1، 1419هـ. |
| 13 | البحر الرائق شرح كنز الدقائق – زين الدين بن نجيم الحنفي ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط2. |
| 14 | البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار – أحمد بن يحيى المرتضى ، (ت840هـ) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1975م. |
| 15 | بدائع الزهور في وقائع الدهور – محمد بن أياس الحنفي ، (ت940هـ)، دار احياء الكتب العربية، القاهرة ، 1383هـ-1963م. |
| 16 | بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع – للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي ، (ت587هـ)، تحقيق : علي محمد معوض ، وعادل احمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1418هـ-1997م. |
| 17 | بداية المجتهد ونهاية المقتصد – لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، (ت595هـ) ، دار الفكر ، بيروت. |
| 18 | البداية والنهاية – لإسماعيل بن عمر بن كثير القريشي ، (ت774هـ)، مكتب المعارف ، بيروت, |
| 19 | تاريخ بخارى – أبي بكر محمد بن جعفر النرشخي ، (ت348هـ) ، تحقيق : د. أمين عبد المجيد بدوي ، دار المعارف ، مصر. |
| 20 | تاريخ الأدب العربي – لكار بروكلمان ، (ت1956م) ، نقله الى العربية د. عبد الحليم النجار ، دار المعارف ، القاهرة ، ط5. |
| 21 | تاريخ بغداد – أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي ، (ت463هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان. |
| 22 | تبسيط القواعد الفقهية شرحها ودورها في إثراء التشريعات الحديثة – د.محي هلال السرحان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2005م. |
| 23 | التجريد – للإمام أبي الحسين أحمد بن محمد البغدادي القدوري ، (ت428هـ) ، مركز الدراسات الفقهية ، مكتب دار السلام ، ط1، 1424هـ-2004م. |
| 24 | تحفة الفقهاء – للإمام علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي ، (ت539هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط3 ، 2009م. |
| 25 | تقريب التهذيب – للإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، (ت852هـ)، بعناية عادل مرشد ، مؤسسة الرسالة ، سوريا ، ط1،1430هـ-2009م. |
| 26 | تقوية الأدلة في أصول الفقه – أبي زيد عبد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي الحنفي، تحقيق : خليل محي الدين الميس، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، ط1، 1421هـ-2001م. |
| 27 | تقويم البلدان – اسماعيل بن علي المعروف بأبي الفداء ، (ت732هـ)، مكتب المثنى ، بغداد. |
| 28 | التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير – أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ، (ت852هـ)، دار الكتب العلمية ، ط1،1419هـ-1989م. |
| 29 | التمهيد أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد ألبو، (ت463هـ)، تحقيق : مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري ، 1387هـ، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشوؤن الاسلامية. |
| 30 | التنبيه في الفقه الشافعي – أبو اسحاق علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي ، تحقيق : عماد الدين أحمد حيدر، عالم الكتب العلمية ، ط1، بيروت ، لبنان ، 1403هـ. |
| 31 | تهذيب التهذيب – أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، (ت852هـ)، ط1، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، 1404هـ-1984م. |
| 32 | تهذيب الكمال في أسماء الرجال – الحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، (742هـ)، تحقيق د. بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ، سوريا ، ط2، 1431هـ-2010م. |
| 33 | تيسير مصطلح علوم الحديث – دكتور مصطفى الطحان ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط8، 1407هـ. |
| 34 | جامع الامهات – جمال الدين بن عمر ابن الحاجب المالكي ، (ت646هـ) ، تحقيق: أبو عبد الرحمن الأخضر الأخضري ، اليمامة ، دمشق ، ط2، 1421هـ-2000م. |
| 35 | الجامع الصحيح المختصر للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، (ت256هـ)، تحقيق : د.مصطفى ديب البغا ، ط3، دار ابن كثير ، اليمامة ، بيروت ، 1407هـ-1987م. |
| 36 | الجرح والتعديل – الحافظ شيخ الإسلام الرازي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1952. |
| 37 | الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية ، محي الدين أبي محمد بن أبي الوفاء القريشي الحنفي المصري ، (ت575هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند ، ط1 ، 1332هـ. |
| 38 | الحاوي القدسي في الفروع – جمال الدين أحمد بن محمد بن محمود بن سعيد الغزنوي ، تحقيق : محمد شاكر رشيد ، رسالة دكتوراه – العلوم الإنسانية ، 1424هـ-2003م. |
| 39 | خلاصة الفتاوى – للإمام طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري، (ت542هـ)، من مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة ، رقم (1249). |
| 40 | دراسة حديثة مقارنه لنصب الراية وفتح القدير ، ومنية الالمعي – محمد عوامة، مؤسسة الريان ، جدة ، 1418هـ-1997م. |
| 41 | درر العقود الفريدة في تراجم الاعيان المفيدة – تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، (ت845هـ)، تحقيق : د. محمود الجليلي ، دار الغرب الإسلامي ، ط1، 1423هـ2002م. |
| 42 | ديوان أبو العلاء المعري ، (ت449هـ)، المسمى لزوم ما لا يلزم (اللزوميات)، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان. |
| 43 | الذيل على طبقات الحنابلة – أبو الحسين محمد بن أبي يعلى المعروف ابن رجب الحنبلي ، تحقيق : محمد حامد ،1952م، مطبعة السنة المحمدية. |
| 44 | رسائل ابن عابدين – محمد أمين بن عابدين ، (ت1252هـ)، دار احياء التراث العربي ، بيروت. |
| 45 | روضة الطالبين وعمدة المتقين – أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي ، (ت676هـ)، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط2، 1405هـ. |
| 46 | سنن ابن ماجه – محمد بن يزيد ابو عبد الله القزويني ، (275هـ)، دار الفكر، بيروت ، لبنان ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي. |
| 47 | سنن أبي داود – للإمام الحافظ أبي داود سليمان ابن الاشعث السجستاني الازدي، (ت275هـ)، دار الجيل ، بيروت ، 1408هـ-1988م. |
| 48 | سنن البيهقي الكبرى – احمد بن الحسين بن علي بن موسى ابو بكر البيهقي ، (ت458هـ)، مكتبة دار الباز ، مكة المكرمة ، 1414هـ-1994م، تحقيق : محمد عبد القادر عطا, |
| 49 | سنن الترمذي – محمد بن عيسى بن سوره بن موسى بن الضحاك الترمذي، (ت279هـ)، تحقيق : بشار عواد معروف ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، 1998م. |
| 50 | سنن الدارقطني – للإمام علي بن عمر الدارقطني ، (ت385هـ) ، مكتبة المتنبي، القاهرة ، وبذيله التعليق المغني على الدارقطني للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم أبادي، تصحيح السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة بيروت ، 1386هـ-1966م. |
| 51 | سنن الدارمي – عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي ، تحقيق : فواز أحمد، دار الكتاب العربي ، ط1، بيروت ، لبنان ، 1407. |
| 52 | سنن النسائي – احمد شعيب بن علي ، دار احياء التراث العربي ، بيروت. |
| 53 | سير أعلام النبلاء – للإمام شمس الدين محمد بن أحمد عثمان الذهبي ، (ت748هـ)، تحقيق : خيري سعيد ، المكتبة التوفيقية ، مصر. |
| 54 | السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار – لمحمد بن علي الشوكاني ، (ت 1250هـ)، تحقيق : محمود ابراهيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، 1405هـ, |
| 55 | شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام – جعفر بن الحسين الهذلي ، المشهور بالمحقق الحلي ، مؤسسة مطبوعات اسماعيليان. |
| 56 | شرح الزركشي على مختصر الخرفي – شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي الحنبلي ، (ت722هـ)، تحقيق : عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين ، ط4، دار الإفهام ، الرياض ، 1430هـ-2009م. |
| 57 | شرح مجمع البحرين – للإمام (ابن ملك) عز الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين بن فرشتا ، (ت 801هـ)، مخطوط ، الأزهرية ، مكتبة بخيت، رقم (44268). |
| 58 | شرح مختصر القدوري – أبي الحسين احمد بن محمد القدوري، (ت428هـ)، دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت ، ط1، 1427هـ-2006م ، تعليق : غلام مصطفى السندي. |
| 59 | شرح مسلم لأبي زكريا بن شرف النووي ، (ت676هـ)، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، ط2، 1392هـ. |
| 60 | شرح معاني الآثار– أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة ابو جعفر الطحاوي ، (ت428هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، تحقيق : محمد النجار، ط2 ، 1399هـ. |
| 61 | صحيح ابن حبان – محمد بن حبان بن احمد ابو حاتم التميمي البستي ، (ت354هـ) ، دار مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1414هـ-1993م تحقيق : شعيب الارنؤوط. |
| 62 | صحيح ابن خزيمة – لأبي بكر محمد بس اسحاق ابن خزيمة السلمي النيسابوري، (ت311هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار احياء التراث العربي ، بيروت. |
| 63 | صحيح البخاري – محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة، (ت256هـ)، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الايمان ، المنصورة ، مصر ، 1423هـ-2003م. |
| 64 | صحيح مسلم – أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، (ت261هـ)، مكتبة الايمان ، المنصورة ، مصر. |
| 65 | الضوء اللامع لأهل القرن التاسع – لشمس الدين محمد عبد الرحمن السخاوي (ت902هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان. |
| 66 | طبقات الحنفية – المولى علاء الدين بن امر الله الحميدي المعروف بابن الحنائي، (ت979هـ)، تحقيق : د. محيي هلال السرحان. |
| 67 | طبقات الفقهاء – لطاش كبرى زاده، (ت 967هـ)، تحقيق : احمد نيلة ، مطبعة الزهراء – الموصل ، ط2، 1961م. |
| 68 | طبقات المفسرين – شمس الدين محمد بن علي بن احمد الداودي ، (ت945هـ)، دار الباز، عباس احمد الباز ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان. |
| 69 | طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية – عمر بن محمد بن احمد بن اسماعيل ابو حفص نجم الدين النسفي ، (ت 537هـ)، المطبعة العامرة ، مكتبة المثنى، بغداد، 1211هـ. |
| 70 | العبر في خبر من عنبر– لمحمد بن احمد بن عثمان الذهبي، (ت748هـ)، الكويت ، ط2، 1948، تحقيق : د. صلاح الدين المنجد. |
| 71 | عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي – لمحمود رزق سليم ، مكتبة الآداب ، مصر ، ط2 ، 1962م. |
| 72 | العلل ومعرفة الرجال – ابو عبد الله احمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، (ت241هـ)، تحقيق : وحي الله بن محمد بن عباس، دار الخاني ، الرياض ، ط2، 1422هـ. |
| 73 | عنوان العنوان او المعجم الصغير– ابراهيم بن حسن البقاعي (ت885هـ)، تحقيق : حسن حبشي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 1424هـ-2003م. |
| 74 | عون المعبود شرح سنن ابي داود – محمد شمس الحق العظيم ابادي، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1415هـ, |
| 75 | الفتاوى التاتارخانية في الفقه الحنفي – عالم بن العلاء الاندريتي الدهلوي الهندي، (ت786هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، تحقيق : عبد اللطيف حسن عبد الرحمن ، ط1، 1426هـ-2005م. |
| 76 | الفتاوى الخانية – لقاضي خان – فخر الدين حسن بن منصور الاوزجندي الفرغاني الحنفي، (ت572هـ)، المطبعة الكبرى الاميرية ببولاق، مصر ، ط3، 1393هـ-1973م. |
| 77 | الفتاوى الكبرى – ابو العباس احمد عبد الحليم بن تيمية الحراني، (ت728هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، 1408هـ. |
| 78 | فتح الباري شرح صحيح البخاري – احمد بن علي بن حجر ابي الفضل العسقلاني الشافعي، (ت852هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1379هـ. |
| 79 | فتح القدير– كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السواسي المعروف بابن الهمام الحنفي، (ت761هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، ط1. |
| 80 | الفروع وتصحيح الفروع – شمس الدين محمد بن مفلح الحنبلي (ت713هـ)، تحقيق : رائد بن صبري، بيت الأفكار الدولية ، لبنان ، 2005م. |
| 81 | الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، الفقه وأصوله، مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي ، عمان ، 2002م. |
| 82 | فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة بغداد، د. عبد الله الجبوري، ط1، مطبعة الارشاد ، 1393هـ-1973. |
| 83 | فهرس المخطوطات العربية والتركية والفارسية في المكتبة السليمانية، تقديم أمير أش، اعداد د. محمود السيد الدغيم، سقيفة الصفا العلمية، ط1، 1431هـ-2010م. |
| 84 | فهرست الفهارس والاثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات – عبد الحي بن عبد الكبير الكناني، اعتناء د. احسان عباس، دار الغرب الاسلامي، ط2، 1402هـ-1982م. |
| 85 | فهرست مخطوطات مكتبة كوبرلي – مركز الأبحاث للتأريخ والفنون والثقافة الإسلامية في استانبول، إعداد د. رمضان شش، تقديم الدكتور اكمل الدين احسان اوغلى، مطبعة وقف الديانة ، بأنقرة ، 1406هـ-1986م. |
| 86 | الفوائد البهية في تراجم الحنفية – عبد الحي اللكنوي، (ت1304هـ)، دار المعرفة، بيروت. |
| 87 | الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني – أحمد بن غنيم النفراوي المالكي، دار الفكر، بيروت ، 1415هـ. |
| 88 | القاموس المحيط ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، (718هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1371هـ-1952م، مصر. |
| 89 | القوانين الفقهية – لابن جزي ، (ت741هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1. |
| 90 | الكافي – للحاكم الشهيد ابو الفضل المروزي (ت334هـ)، مع شرحه المسمى المبسوط للسرخسي، طبعة بيت الأفكار الدولية ، الأردن، ط1، 2009م. |
| 91 | الكافي في فقه الامام احمد بن حنبل – عبد الله بن قدامة المقدسي، (620هـ)، المكتب الإسلامي، دار ابن حزم، ط1، لبنان ، 1423هـ-2003م. |
| 97 | الكافي في فقه أهل المدينة – لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، (ت463هـ)، دار الكتب ، بيروت ، ط1، 1407هـ. |
| 92 | الكامل في ضعفاء الرجال – للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، (ت365هـ)، تحقيق : عادل احمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1997م. |
| 93 | كتاب الثقات – للإمام محمد بن حبان بن احمد بن ابي حاتم التميمي، (ت354هـ)، دار الفكر، ط1، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد، الدكن، الهند. |
| 94 | الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار– للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العبسي، (ت235هـ)، تحقيق : محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1426هـ-2005م. |
| 95 | كشاف القناع على متن الاقناع – لمنصور بن يونس بن ادريس البهوتي، تحقيق: هلال مصيلحي ، مكتبة مصطفى هلال ، 1402هـ. |
| 96 | لسان العرب – ابن منظور، (ت711هـ)، طبعة دائرة المعارف، ط1، 1401هـ-1981م. |
| 97 | المبسوط – أبي بكر محمد بن احمد بن أبي سهل السرخسي الحنفي، (ت500هـ)، تحقيق: حسام المنان، طبعة بيت الأفكار الدولية، ط1، الأردن، 2009. |
| 98 | المجتبى في شرح مختصر القدوري- مختار بن محمود بن محمد أبي الرجاء الدين الزاهدي، (ت658هـ)، مخطوط في المكتبة القادرية، بغداد، رقم (462ف 240) |
| 99 | مجموع الفتاوى – احمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، (ت 728هـ)، تحقيق انور الباز، دار الوفاء، ط3، 1426هـ - 2005م. |
| 100 | المجموع شرح المهذب – لمحي الدين بن شرف النووي، (ت676هـ)، تحقيق: محمود المطرحي، دار الفكر، بيروت ، ط1، 1417هـ - 1996م. |
| 101 | المحلى – علي بن أحمد بن حزم الظاهري ابن محمد، (456هـ)، تحقيق : لجنة احياء التراث العربي، دار الافاق الجديدة، بيروت. |
| 102 | المحيط البرهاني – برهان الدين أبي المعالي محمود بن صدر الشريعة بن مازه البخاري، (ت616هـ)، تحقيق: نعيم اشرف نور احمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1424هـ - 2004م. |
| 103 | مختصر الوقاية – للإمام عبيد الله بن مسعود الملقب بصدر الشريعة، (ت747هـ)، مع شرحه اختصار الرواية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1426هـ - 2005م. |
| 104 | المخطوطات العربية في دور الكتب الأمريكية، مخطوطات جامعة برنستون، د. فيليب حتي بقلم كوركيس عواد ، مطبعة الرابطة، بغداد ، 1951م. |
| 105 | مسائل الناصريات – الشريف المرتضى، (ت436هـ)، تحقيق مركز البحوث والدراسات العلمية ، 1417هـ، مطبعة مؤسسة الهدى. |
| 106 | المستدرك على الصحيحين – لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، (ت405هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، 1411هـ-1990م، دار الكتب العلمية، بيروت. |
| 107 | مسند ابي يعلى الموصلي – للإمام احمد بن علي المثنى التميمي، (ت307هـ)، تحقيق : سليم اسد ، مكتبة الرشد ، دار المأمون، ط1. |
| 108 | مسند الامام احمد بن حنبل – للإمام ابي عبد الله احمد بن حنبل الشيباني، (ت241هـ)، مؤسسة قرطبة، مصر, |
| 109 | مسند الامام الشافعي – ابو عبد الله محمد بن ادريس الشافعي، (ت204هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، 1400هـ. |
| 110 | مسند الطيالسي – سليمان بن داود، ابو داود الفارسي البصري الطيالسي، (ت203هـ)، دار المعرفة ، بيروت. |
| 111 | مشايخ بلخ من الحنفية وما انفردوا به من المسائل الفقهية – د. محمد محروس – عبد اللطيف المدرس ، الدار العربية للطباعة بغداد، وزارة الأوقاف 1978م. |
| 112 | المصباح المنير احمد بن محمد علي الفيومي، طبعة جديدة، دار الحديث القاهرة، 1424هـ - 2003م. |
| 113 | المصنف لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصفاني، (ت213هـ)، تحقيق : حبيب الرحمن الاعظمي، ط2، 1403هـ، المكتب الإسلامي ، بيروت. |
| 114 | معجم البلدان – شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي، (ت626هـ)، مطبعة صادر، بيروت، لبنان. |
| 115 | المعجم الكبير للطبراني – سليمان بن احمد بن ايوب ابو قاسم الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد، مكتبة العلوم والحكم، الموصل ، ط2، 1404هـ-1982م. |
| 116 | معجم المخطوطات الموجودة في مكتبات استانبول وأناظولي – اعداد علي رضا بلوط ، تركيا، 1975م. |
| 117 | المعجم الوجيز، معجم اللغة العربية ، مصر ، دار التحرير ، 1989م. |
| 118 | المعرب من الكلام الاعجمي – موهوب بن احمد الجواليقي، (ت540هـ)، تحقيق : احمد محمد شاكر ، دار الكتب المصرية، القاهرة ، ط1، 1361هـ. |
| 119 | معرفة السنن والآثار– لأبي بكر احمد بن الحسين البيهقي، (ت458هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي امين ملعجي، دار الوغا القاهرة ، ط1، 1412هـ-1991م. |
| 120 | المغرب في ترتيب المعرب – ناصر عبد السيد المطرزي، (ت616هـ)، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان. |
| 121 | المغني في فقه الإمام احمد بن حنبل – لعبد الله بن احمد المقدسي، (ت620هـ)، بيروت ، ط1، 1405هـ. |
| 122 | مغني المحتاج الى معرفة الفاظ المنهاج – لمحمد الخطيب الشربيني، دار الفكر، بيروت. |
| 123 | المقتنى في سرد الكنى – شمس الدين المذهبي، (ت748هـ)، تحقيق : محمد صالح عبد العزيز المراد، المجلس العلمي، الجامعة الإسلامية، السعودية، ط1، 1408هـ. |
| 124 | المنجم في المعجم (معجم شيوخ السيوطي)، جلال الدين السيوطي، (ت911هـ)، تحقيق : باجس عبد المجيد، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1415هـ - 1995م. |
| 125 | منهاج الطالبين مع شرحه تحفة المحتاج – شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمي المكي، دار احياء التراب العربي ، بيروت ، لبنان. |
| 126 | منية المصلي– للعلامة سديد الدين محمد بن محمد بن علي الكاشفري، (ت704هـ)، مخطوط مجلس البركات ، الجامعة الاشرفية، مبارك فور،الهند. |
| 127 | مواهب الجليل في شرح مختصر خليل – ابو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطربولسي المغربي المعروف بالحطاب الرعييني المالكي، (ت954هـ)، دار الفكر ، ط3، 1312هـ. |
| 128 | موسوعة اقوال يحيى بن معين في رجال الحديث وعلله، (ت 233هـ)، تحقيق: بشار عواد ، جهاد محمود خليل، دار الغرب الاسلامي ، تونس، ط1، 1430هـ- 2009م. |
| 129 | موطأ الامام محمد بن الحسن مع حاشيته المسمى التعليق الممجد على موطأ الامام محمد – ابي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي ، القاهرة، ط1، 1412هـ - 2002م. |
| 130 | النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة – لجمال الدين ابن تغري بردي الاتابكي ، (ت874هـ)، المؤسسة المصرية ، مصر. |
| 131 | نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر – الحافظ ابن حجر العسقلاني ، مكتبة مشكاة. |
| 132 | نصب الراية لأحاديث الهداية – ابو محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي ، تحقيق : محمد يوسف البنوري ، دار الحديث ، مصر ، 1357م. |
| 133 | الهداية شرح هداية المبتدى – لأبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغاني ، (ت593هـ)، المكتبة الاسلامية ، بيروت، ط1. |
| 134 | وجيز الكلام في الذيل على تاريخ الاسلام – لشمس الدين السخاوي ، تحقيق: د. بشار معروف مؤسسة الرسالة، بيروت، 1416هـ-1995م. |
| 135 | الوجيز في شرح القواعد الفقهية – الدكتور عبد الكريم زيدان، ط1، 1427هـ-2006م، بيروت لبنان ، مؤسسة الرسالة. |